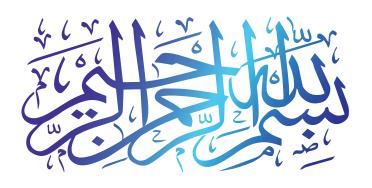




خطة التنمية السنوية 2018/2017





صاحب السمر الشيغ صباع الأحر الجابر الصباع أبير وولة الكريث



سمر (لشيغ نولان (الأعمر الجابر الصباع ولي عهر وولة الكويث



سمو (لشيغ جابر (لبارك (لحمر (لصباع رئيس مجلس (لوزراء

صدرت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015–2010/2019) وفقاً للقانون رقم 11 لسنة 2015، وذلك انطلاقاً من رؤية سامية لدولة الكويت؛ أن تصبح الكويت مركزا مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار يقوده القطاع الخاص نحو التنمية.

إن التخطيط عملية مستمرة ومتطورة، وفي ضوء ذلك، اشتملت الخطة السنوية على ركائز داعمة تعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، واعتمدت في صياغتها على مواجهة التحديات وفقاً للمؤشرات التنافسية العالمية في كل ركيزة على النحو التالي: الإدارة؛ انحراف المخطط الهيكلي عن الخطة الإنمائية، غياب البنية التحتية المعلوماتية. الاقتصاد؛ ضعف تمكين القطاع الخاص، عدم تنوع القاعدة الإنتاجية، وتعثر تطوير القطاع السياحي. البنية التحتية؛ ازدياد الطلب على الطاقة، وعدم تكامل الخدمات اللوجستية. البيئة المعيشية؛ تراكم حجم الطلب الإسكاني، وتدهور الوضع البيئي. الصحة؛ قصور السعة السريرية، تدني الجودة الصحية، وزيادة الامراض المزمنة والسمنة. رئس المال البشري؛ اختلالات سوق العمل، وضعف جودة التعليم. المكانة الدولية؛ غياب الإعلام الداعم للخطة الإنمائية، وقصور في دور الدبلوماسية الاقتصادية.

اعتمدت الخطة أدلة دولية تنافسية لقياس أثرها التنموي في تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الرؤية السامية. ويشمل كل دليل مجموعة مؤشرات، استخدمت هذه المؤشرات للوقوف بشكل محدد على الفجوات التي تحتاج للتحسين، ويطلق على فرص التحسين تلك "توجهات استراتيجية"، وتقدم هذه التوجهات إرشادات للجهات والمؤسسات الحكومية، والشركات المملوكة بالكامل للدولة، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بتحديد حزمة من المشروعات اللازمة لكل برنامج تنموي.

ولضمان اتساق الخطط التنموية، فقد تم ربط سياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل مع الأدلة والمؤشرات الدولية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، ووثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي بما تحويه من برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة الأجل.

وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي، فإن الخطة السنوية تعتمد بقرار مجلس الوزراء، على أن تتقدم الحكومة بتقارير متابعة ربع سنوية لمجلس الأمة.

ومما لا شك فيه أن المسئولية التنموية للدولة هي مسئولية مشتركة يتقاسمها كل شركاء التنمية وكافة المواطنين وهي تمثل عوامل نجاح لتحقيق تطلعات المجتمع الكويتي.

ونتطلع إلى تكاتف الجهود واستثمار الطاقات والخبرات من أجل تعزيز فرص النجاح وتحسين الأداء التنموي.

سائلين المولى عزّ وجل أن يوفقنا لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار لوطننا العزيز

1	لمقدمة
4	لملخص
12	لجزء الأول: ركانز وبرامج ومشروعات الخطة
13	إدارة حكومية فاعلة
21	إقتصاد متنوع مستدام
35	بنية تحتية متطورة
48	بيئة معيشية مستدامة
58	رعاية صحية عالية الجودة
66	رأس مال بشري إبداعي
86	مكانة دولية متميزة
92	لجزء الثاني: المشروعات الاستراتيجية
95	أ. مشروعات الشراكة والشركات المساهمة
98	ب. المشروعات الاستراتيجية للجهات الحكومية
104	لجزء الثالث: الشركات المملوكة بالكامل للدولة
106	لجزء الرابع: تمويل مشروعات الخطة
109	لجزء الخامس: الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية
113	لجزء السادس: المتطلبات التشريعية
	لملاحق
116	نظام تُكويد الركائز والبرامج
	نظام تكويد الجهات
	نظام تكويد الأدلة والمؤشرات
	منهجية متابعة مشروعات الخطة
123	قائمة المصطلحات



وتعتمد منهجية إدراج السياسات بالخطة السنوية بناءً على المشروعات التي يتم تنفيذها خلال سنة الخطة (سواء أكانت مستمرة أو جديدة). كما تم ربط الخطة السنوية بأهداف التتمية المستدامة لما بعد 2015. بالإضافة إلى تبني الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي، بحيث تتولى لجنة متابعة وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي متابعة تنفيذها.

وتطبيقا للقانون رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي في مادته رقم (4)، فقد شارك في الخطة السنوية للعام 2018/2017 الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة، كما اهتمت الدولة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني من المنظمات غير الهادفة للربح أيضا مثل مؤسسة الكوبت للتقدم العلمي.

ترتكز الخطة السنوية للعام 2018/2017 على سبع ركائز، حيث تمثل هذه الركائز الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الرؤية، وهي:

- 1. إدارة حكومية فاعلة
- 2. اقتصاد متنوع مستدام
 - 3. بنية تحتية متطورة
- 4. بيئة معيشية مستدامة
- 5. رعاية صحية عالية الجودة
 - 6. رأس مال بشري إبداعي
 - 7. مكانة دولية متميزة

انطلاقاً من رؤية دولة الكويت، اعتمد هيكل الخطة السنوية للعام 2018/2017 على (7) ركائز أساسية محددة ، تتكون كل ركيزة من مجموعة من البرامج المحددة والتي يبلغ عددها (29) برنامج تنموي، بحيث يشمل كل برنامج حزمة من المشروعات المتجانسة، ويتم اختيار تلك المشروعات في ضوء قدرتها على تحسين وضع دولة الكويت في التنافسية العالمية وبالتالي تحقيق رؤية الدولة في أن تكون دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمارات، وذلك عبر استخدام مجموعة من الأدلة الدولية التي ترتبط بالرؤية، يبلغ عددها (20) دليل تحتوى على عدد (58) مؤشر، حيث أن المشروع يدعم توجه استراتيجي محدد وبالتالي دعم المؤشر ومن ثم الدليل الرئيسي.



كما تم ربط تلك الأدلة والمؤشرات الدولية بسياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015-2016/2015) حيث شملت الخطة عدداً من السياسات، بلغت في مجملها 342 سياسية، يتم تفعيلها/تنفيذها على مدى سياسات الخطة الخطة. وقد بلغ عدد سياسات الخطة الإنمائية التي تم تفعيلها/تنفيذها خلال

الخطط السنوية الثلاث (214) سياسة تمثل نسبة (62.5%) من إجمالي عدد سياسات الخطة الإنمائية، على أن تستكمل باقي السياسات خلال سنوات الخطة الإنمائية.







مكانة دولية متميزة

إيداعي بشري ما



عالية الجودة . م

بيئة معيشية مستدامة





ومية فاعلة

إدارة

مكونات وثيقة الخطة

تأتى وثيقة الخطة السنوية 2018/2017 في خمسة أجزاء بالإضافة إلى الملاحق.

الجزء الأول: ركائز وبرامج ومشروعات الخطة، وقد جاءت منهجية عرض ركائز الخطة على النحو التالى:

- نبذة عن كل ركيزة من الركائز.
- أهم الفجوات في كل برنامج من برامج الركائز.
 - أهم السياسات.
 - المستهدفات والمؤشرات.
- عرض حزمة المشروعات المرتبطة بالأدلة والمؤشرات والسياسات والتي تعمل على تقدم دولة الكوبت في المؤشرات التنافسية.

الجزء الثاني: أهم المشروعات الاستراتيجية وتشمل:

أ. مشروعات الشراكة والشركات المساهمة

ب. المشروعات الاستراتيجية للجهات الحكومية

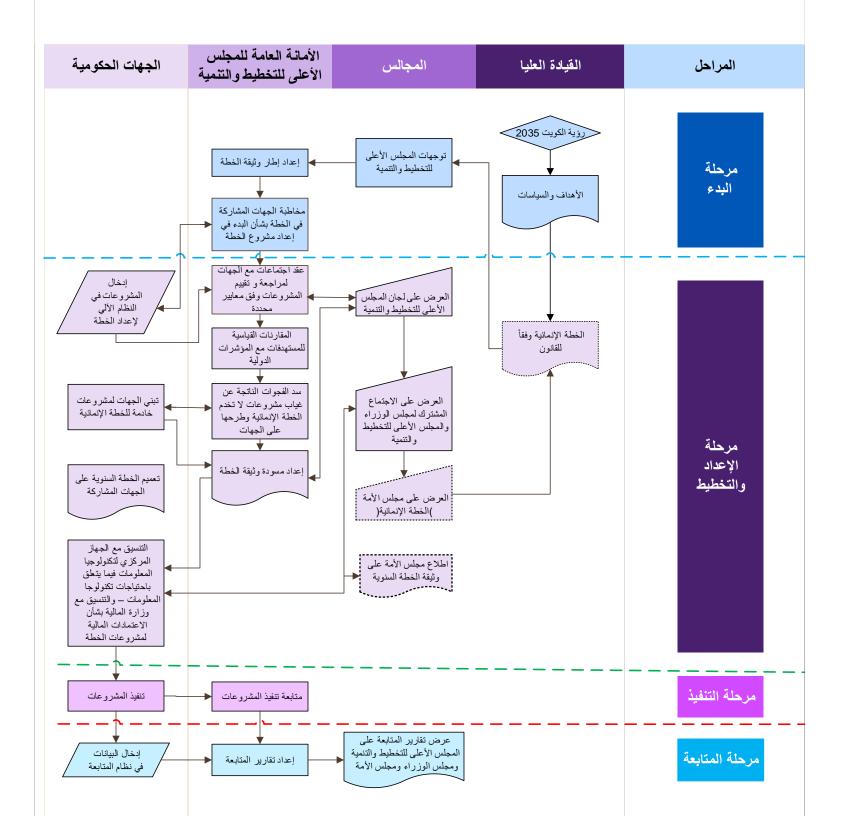
الجزء الثالث: مشروعات الشركات المملوكة بالكامل للدولة

الجزء الرابع: تمويل مشروعات الخطة

الجزء الخامس: الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية

<u>الجزء السادس:</u> المتطلبات التشريعية

الملاحق: نظام تكويد الخطة (الركائز والبرامج – الجهات – الأدلة والمؤشرات)، بالإضافة إلى منهجية متابعة مشروعات الخطة، وأخيراً قائمة المصطلحات.



رعاية صحية عالية

ركائز خطة التنمية السنوية

7	عدد الركائز
29	عدد البرامج
19	عدد الأدلة
58	عدد المؤشرات
214	عدد السياسات
165	عدد المشروعات



الانطلاقة لتنمية الإنسان واستدامة الاقتصاد

مكانة دولية متميزة

الأدلة والمؤشرات والركائز المرتبطة بها

5. دليل تطوربيئة الأعمال	4. دليل الإنفاق الحكومي	3. دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	2. دليل فاعلية السياسات	 أ. دليل أخلاقيات الأعمال الحكومية
1. جودة المورد المحلي	1. الإنفاق على التعليم لكل طالب	1. بدء الأعمال	1. ترشيد المال العام	1. تحويل الأموال العامة
2. اتساع سلسلة القيمة	2. الإنفاق على الصحة	2. التعامل مع تصاريح البناء	2. أعباء النظام الحكومي	2. المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين
3. تطوير عملية الإنتاج	3. الإنفاق على البنية التحتية	3. الحصول على الكهرباء	3. شفافية صنع القرار في الحكومة	 المدفوعات غير المشروعة والرشاوى
4. طبيعة الميزة التنافسية	4. الإنفاق على الرواتب الحكومية	4. تسجيل الملكية	4. كفاءة إطار العمل القانوني في تنظيم عملية	4. استقلال القضاء
5. درجة التسويق		5. الحصول على الائتمان	الطعن	5. الثقة في السياسيين
6. تطوير حالة التجمعات		6. حماية المستثمرين بالأقلية	5. كفاءة إطار العمل القانوني في تسوية النزاعات	
7. التحكم في التوزيع الدولي		7. دفع الضرائب		
8. الاستعداد لتفويض السلطة		8. التجارة عبر الحدود		
9. عدد الموردين المحليين		9. إنفاذ العقود		
10. المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة		10. تسوية حالات الإعسار		
اقتصاد متنوع بنية تحتية مستدام متطورة	اقتصاد متنوع بنية تحتية رعاية صحية مستدام متطورة عالية الحودة	إداره حذوميه اقتصاد متنوع بنية تحتية فاعلة مستدام متطورة	إدارة حكومية اقتصاد متنوع فاعلة مستدام	
10. دليل جودة البنية التحتية	9. دليل أداء الخدمات اللوجستية	8. دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	7. دليل صادرات السلع والخدمات	6. دليل أداء سوق العمل
1. النقل عبر السكك الحديدية	1. الجمارك	1. النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات	1. تنويع الصادرات	1. القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات
2. النقل عبر الميناء	2. الجداول الزمنية	والاتصالات	2. قيمة صادرات البضائع والخدمات	2. التعاون في العلاقة بين صاحب العمل والعمال
3. النقل الجوي	3. عمليات الشحن الدولية	2. أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية		
4. النقل عبر الطرق	4. كفاءة الخدمات اللوجستية	الحكومة للمستقبل		
5. جودة التيار الكهربائي	5. التتبع والتعقب	3. مؤشر المشاركة الإلكترونية		
	6. البنية الأساسية	4. الخدمات الحكومية عبر الإنترنت		
		W B		
بنية تحتية متطورة	إدارة حكومية بنية تحتية فاعلة متطورة	بنية تحتية إداره حذومية متطورة فاعلة متطورة	اقتصاد متنوع مسـتدام	رأس مال بشري إبداعي

15. دليل جودة الرعاية الصحية	14. دليل الأداء البيئي	13. دليل متوسط مدة الحصول على السكن العام	12. دليل استعمال الموارد والطاقة	11. دليل تدفق السلع عبر الحدود
1. مرض السكري	1. التأثيرات الصحية	1. متوسط مدة الحصول على السكن العام	1. استهلاك النفط	1. حركة النقل الجوي
2. العمر المأمول	2. نقاء الهواء		2. استهلاك الطاقة الكهربية	2. توفر المقاعد على الخطوط الجوية
3. معدل الإصابة بالسرطان	3. الطقس والطاقة		3. استنفاد الموارد الطبيعية	3. ارتباط الخطوط الملاحية المنتظمة
	4. الثروة السمكية		4. عمليات سحب المياه النقية	4. الحركة في ميناء الحاويات
	5. الموارد المائية			
	6. الزراعة 7			
	7. النتوع الحيوي والموطن			
	8. المياه والصرف الصحي			
رعاية صحية رأس مال عالية الجودة بشري إبداعي	اقتصاد متنوع بيئة معيشية مستدا <i>م</i> مستدامة	بيئة معيشية مستدامة	بنية تحتية بيئة معيشية متطورة مستدامة	بنية تحتية متطورة
20. دليل العلاقات الدولية	19. صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	18. د ليل السلام العالمي	17. دليل جودة التعليم	16. دليل جاهزية القوى العاملة
1. سمعة الدولة	1. متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1. تأثير الارهاب العام والارهاب السياسي	1. جودة التعليم الأساسي	1. التوفر المحلي لخدمات البحث والتدريب
2. متطلبات التأشيرة			2. جودة نظام التعليم	المتخصصة
			3. جودة تدريس الرياضيات والعلوم	2. درجة تدريب العاملين
			4. جودة كليات إدارة الأعمال	 نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي
اقتصاد متنوع مكانة دولية مستدا <i>م</i> متميزة	اقتصاد متنوع مكانة دولية		رأس مال بشري إبداعي	رأس مال پشعباداه و
المستعدان	مستدام متميزة		بسري إبداعي	بشري إبداعي







مكانة دولية متميزة





رعاية صحية عالية الجودة



بيئة معيشية مستدامة



بنية تحتية متطورة











- 4. رأس المال الاجتماعي5. ريادة الأعمال والفرص6. الأمن والسلامة



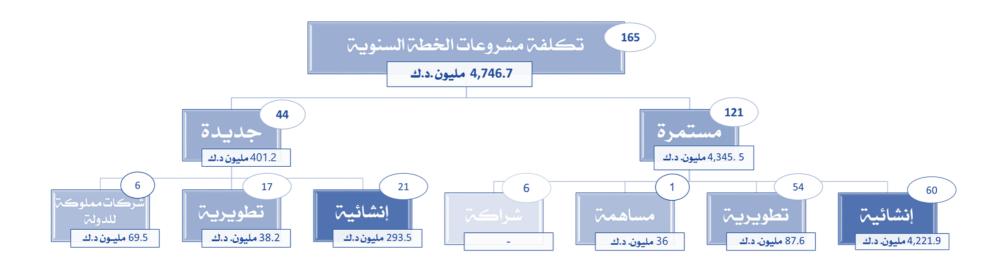






إدارة حكومية اقتصاد متنوع رأس مال فاعلة مستدام بشري إبداعي





التكلفة التقديرية 2018/2017 (مليون دينار)

395.4 6.9 7.7 473.1 215 849.3 2,799.2 رعاية صحية عالية الجودة مكانة دولية متميزة رأس مال بشري بنية تحتية متطورة إدارة حكومية فاعلة إبداعي 16 40 22 32 34 13 8 عدد المشروعيات

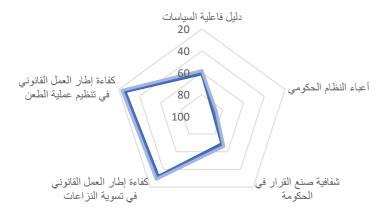


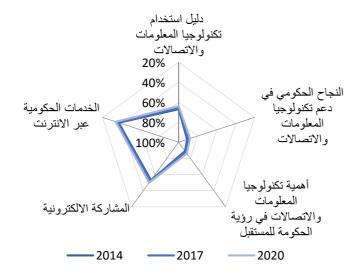
رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION الجزء الأول: ركائز وبرامج ومشروعات الخطة



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION إدارة حكومية فاعلة

مستهدفات دليل ومؤشرات ركيزة إدارة حكومية فاعلة

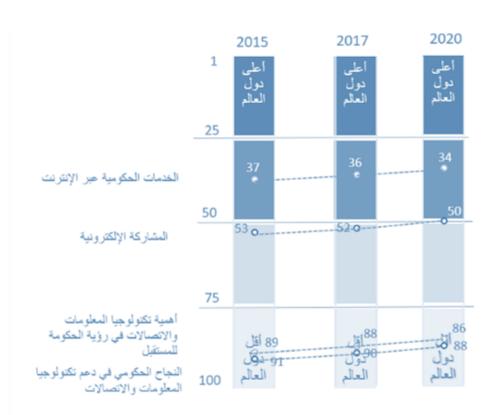




إن تفعيل الإدارة الحكومية يتطلب التنسيق فيما بين أنشطة التخطيط والإحصاء والمعلومات، نظراً لأن دقة البيانات والمعلومات تسهم بشكل مباشر في تسهيل الأعمال من أجل تحقيق الأهداف والسياسات من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات التنموية المختلفة.

وفي ضوء ذلك اشتمات ركيزة إدارة حكومية فاعلة على عدد (2) برنامج، تضمن (8) مشروعات تنموية، حيث يستهدف برنامج الحكومة الإلكترونية رفع الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية من 67% عام 2014 إلى 64% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال تقليص الدورة المستندية وتسريع وتبسيط الإجراءات في تنفيذ الخدمات، وتوسيع تطبيقات الحكومة الالكترونية. في حين يستهدف برنامج إصلاح المخطط الهيكلي تحديد الأهداف والسياسات العمرانية المستقبلية التي تعكس رؤية وأهداف وخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية على استعمالات الأراضي المختلفة خلال فترة محددة.

المستهدفات والمؤشرات



تحليل الفجوات

- تتمثل أهم التحديات في برنامج الحكومة الإلكترونية في انخفاض دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية، حيث بلغ الترتيب النسبي للدليل 67%. وهذا نتيجة تراجع ترتيب الكوبت عام 2014 في مؤشراته الفرعية التالية:
- بلغ الترتيب النسبي لمؤشر المشاركة الالكترونية 53% من إجمالي الدول المشاركة، نتيجة لبطء تحول القطاع الحكومي إلى الإدارة الالكترونية، بما يعيق تطوير الخدمات العامة وخدمات قطاع الأعمال.
- بلغ الترتيب النسبي لمؤشر الخدمات الحكومية عبر الانترنت 37%، نتيجة تدني نسبة ميكنة الخدمات الحكومية.
- مؤشر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل بترتيب نسبي 89%عام 2014، نتيجة ضعف الربط بين أنظمة المعلومات في القطاع الحكومي وشبكة الكوبت للمعلومات.
- مؤشر النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بترتيب نسبي 91% عام 2014، نتيجة ضعف التبادل والتكامل للبيانات والمعلومات بين الادارة المركزية للإحصاء وجهات الدولة، ونقص القدرات البشرية في مجال الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

أهم السياسات

- زيادة الخدمات الإلكترونية الداعمة لقطاع الأعمال؛ مثل ميكنة الدورات المستندية، والشراء الإلكتروني وطرح المناقصات إلكترونياً، وغيرها بالتنسيق مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والجهات المعنية.
 - وضع جدول زمني لتطوير الخدمات العامة وخدمات قطاع الأعمال.
 - تطوير واستكمال مشروعات التحول إلى الحكومة الإلكترونية.

الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل). 1

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة ح	202	20/2019 – 2	بة 2016/2015	ة الإنمائية الثانب 2017/2016	الخط 2016/2015	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
1. نقليص الدورة المستندية وتسريع وتبسيط الإجراءات في تنفيذ								المشاركة الإلكترونية (8.3)		لجنة المناقصات المركزية	استكمال مشروع ميكنة النظام الآمي للجنة المناقصات المركزية وتطوير الأجهزة	1
الخدمات، ومنها رفع كفاءة الجهاز التنفيذي										وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	ميكنة وتطوير وزارة الشئون	2
للدولة. 2. توسيع تطبيقات الحكومة الالكترونية وتطبيقات المدنية نظم المعلومات المدنية وخدمات قطاع الأعمال. 3. رفع الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية من 67% الي 64% بنهاية الخطة الإنمائية.								الخدمات الحكومية عبر الانترنت(8.4) النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(8.1)	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية (8)	وزارة الداخلية	وضع وتتفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات	3

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة ح	202	20/2019 – 2	016/2015 كم	ة الإنمائية الثانب 2017/2016	الخط 2016/2015	الخطة الإنمائية الأولى ح	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	۶
								الحصول على الكهرباء (3.3) الخدمات الحكومية عبر الانتزنت(8.4)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال(3) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية(8)	وزارة الكهرياء والماء	تطوير وتحديث البوابة الإلكترونية لمعاملات الكهرباء والماء	4
								الخدمات الحكومية عبر الإدعان (8.4) كفاءة إطار العمل القانوني في عملية الطعن (2.4)، في تسوية النزاعات(2.5)	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية(8) فاعلية السياسات(2)	وزارة العدل	مشروع الحكومة الإلكترونية لدعم قطاع العدالة	5
								النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(8.1) سمعة الدولة(20.1) بدء الأعمال(3.1) إنفاذ العقود(3.9) ريادة الأعمال والفرص(21.2)	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية(8) العلاقات الدولية(20) سيولة ممارسة أنشطة الأعمال(3) الأعمال(21)	وزارة الخارجية	ميكنة وريط حسابات البعثات الدبلوماسية بالخارج	6
								أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل(8.2)	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية(8)	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	وضع وتتفيذ الخطة الوطنية لاستمرارية الأعمال وادارة الكوارث	7

29,118,506	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
5,996,145	التكلفة التقديرية 2018/2017
7	عدد الجهات

تحليل الفجوات

يعد المخطط الهيكلي للدولة هو الأساس في عملية التنمية، وهو الإطار العام الذي يحدد الأهداف والسياسات العمرانية المستقبلية التي تعكس رؤية وأهداف وخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية على استعمالات الأراضي المختلفة، واعتماد أنظمة مستدامة لاستخدام الأراضي التي تساعد على حماية البيئة الحضرية والطبيعية، ووضع تصور للهوية العمرانية العامة لمبانى الدولة، واستيعاب الزبادة السكانية المتوقعة وتوزيعهم بشكل متجانس داخل وخارج المنطقة الحضرية، وإيجاد مناخ استثماري جاذب يقوم على تنوع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على الدخل القومي كمصدر رئيسي.

وبمراجعة مدى توافق المخطط الهيكلي لدولة الكويت وخطة التتمية، فقط تبين أن نسبة الاختلافات بين المخطط الهيكلي والخطة 60%، الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجة هذه الاختلالات، لانطلاقة صحيحة للدفع بالعملية التنموية في البلاد.

وتتمثل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المخطط الهيكلي فيما يلي:

- اتساع الفجوة بين المخطط الهيكلي وخطة التتمية.
- عدم وجود تعاون بين الجهات الرسمية المناطبها توفير المعلومات والبيانات الرسمية والتأكد من صحتها وحداثتها لتكون أساسا لبناء المخطط الهيكلي وخطة التنمية.

• غياب مشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة المباشرة، وذات التأثير في مرحلة وضع المتطلبات الفنية لمشروع تحديث المخطط الهيكلي وفق الرؤى والاهداف والسياسات الخاصة بخطة التنمية.

ومن أجل مواجه تلك التحديات والمعوقات يجب توجيه كافة أعمال المخطط الهيكلي للدولة وفق مؤشرات تتموية محددة وذلك لما للمخطط من أهداف استراتيجية وأبعاد حضاربة وتتموية.

ومن ثم يجب ايقاف اتساع الفجوة بين المخطط الهيكلي وخطة التنمية وذلك بمنع التخطيط لأى مشروع تتموي جديد يحتاج إلى مساحة مكانية أو تغير استعمال للأرض إلا بعد الرجوع إلى المخطط الهيكلي.

أهم السياسات

الإسراع في تعديل المخطط الهيكلي للدولة ليتوافق مع الخطة الإنمائية، وتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.



برنامج إصلاح المخطط الهيكلي

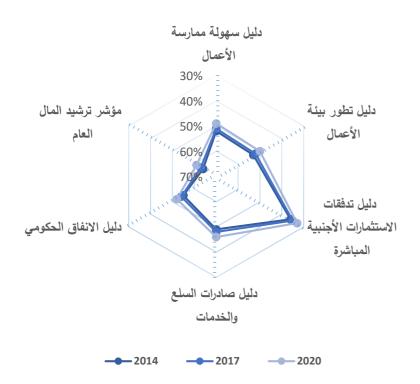
الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2	الخطة الإنمائية الثانية 2020/2019 – 2016/2015				الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	a
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	**			33		,
1. توافق المخطط												
الهيكلي مع خطـة								النقل عبر الطرق				
التنمية.								(10.4)	دليل جودة		.a + 1 1	
2. إيجاد مناخ								النقل عبر السكك	البنية	بلدية	مراجعة وتحديث المخطط الهيكلي	,
استثماري جاذب								الحديد (10.1)	التحتية	الكويت	للدولة وإنشاء المرصد	1
يقوم على تنوع								النقل عبر الميناء	(10)		الحضري	
مصادر الدخل								(10.2)				
الوطني.								, ,				

2,000,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
1,000,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION اقتصاد متنوع مستدام

مستهدفات أدلة ركيزة اقتصاد متنوع مستدام



إن المستويات الحالية للإنفاق العام للدولة ومعدلات نموها، والاعتماد على الإيرادات النفطية، قد يعرض الدولة للمخاطر في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط.

ومن أجل الحفاظ على مستوى الرفاهية للمواطنين، تأتي أهمية التنويع الاقتصادي لإحداث الاستقرار الاقتصادي المنشود، وفتح فرص عمل منتجة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، من خلال تنويع هيكل الناتج المحلي الاجمالي، ومساهمة قطاعات كثيرة ومتنوعة في عمليات الإنتاج والتوظيف، واستغلال الموارد، وهو ما يتطلب تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص على النحو الذي يعزز من قدراته في الاقتصاد الوطني، وكذلك التنويع المالي، والمرتبط بتنويع مصادر الدخل للدولة، لتستخدمها في الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة ومشروعات البنية التحتية وغيرها من المشروعات، فضلاً عن إيجاد سبل من شأنها تعزيز الإنتاجية والفاعلية وبما يحسن بيئة الاقتصاد المعرفي ويطور البنية المعرفية وهو أحد الأهداف الذي انطلق منها المؤتمر الوطني "وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي".

وفي ضوء ما سبق، اشتمات ركيزة اقتصاد متنوع مستدام على مجموعة من البرامج التنموية، بلغ عددها (5) برامج تضمنت (34) مشروع تنموي بهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع مستدام، حيث يستهدف برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص، تحقيق ترتيب نسبي يبلغ 49% في دليل سهولة ممارسة الأعمال بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال تحقيق معدل نمو حقيقي 7.2% في الناتج المحلي للقطاع الخاص، وزيادة فرص العمل للمواطنين بالقطاع الخاص بنسبة 7%.

في حين يستهدف برنامج الاقتصاد المعرفي تحسين الترتيب النسبي لمؤشر المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة من 64% عام 2015 ليبلغ 61%، وكذلك مؤشر طبيعة الميزة التنافسية 50% من الدول المشاركة في المؤشر، بنهاية الخطة الإنمائية.

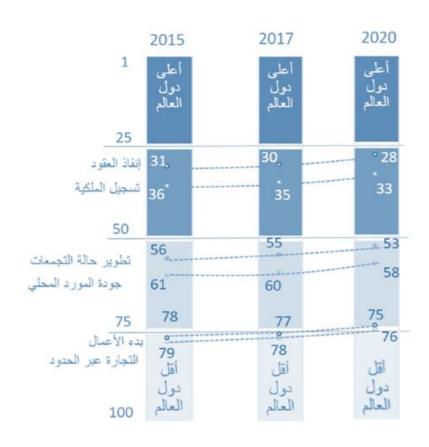
أما برنامج تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة معدلات الاستثمار، يستهدف تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تطور بيئة الأعمال من 53% عام 2016/2015 لتصبح 50% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من 45.3% كمتوسط للفترة 2010-2014 إلى 83.9% خلال عام 2017/2015.

ونظراً لأهمية القطاع السياحي كأحد مصادر تتويع الدخل، يأتي برنامج تطوير السياحة الوطنية، حيث يستهدف زيادة عدد رواد المشروعات السياحية ليصل إلى حوالي 1.6 مليون زائر عام 2017 بنسبة زيادة مقدارها 60% عنها في عام 2014. كما أنه من المتوقع لهذا البرنامج التأثير في زيادة نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية لتصل إلى 14.5 من إجمالي الإيرادات العامة للدولة عام 2017 مقارنة بسسبة 7.9% عام 2014/2013.

ويهدف برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للدولة إلى تحسين الترتيب النسبي لمؤشر ترشيد المال العام من 66% عام 2015 إلى 63% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال تخفيض الإنفاق الجاري بنسبة 14.3% خلال عام 2018/2017 مقارنة بعام 2014/2013.

برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص





تحليل الفجوات

- تتطلب تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص، توفير بيئة عادلة للمنافسة الاقتصادية، والحد من المنافسة السلبية والممارسات الاحتكارية في بيئة الاستثمار والأعمال، وتقليص وتسريع كافة الاجراءات المتعلقة ببدء تنفيذ الانشطة الاقتصادية والخدمات المساندة لها.
- تحتل دولة الكويت في دليل سهولة ممارسة الأعمال المرتبة (101) من ضمن (189) دولة عام 2016 محققة ترتيب نسبي (52%)² في الدليل، وهذه النسبة لا تحقق طموحات الدولة في جذب الاستثمارات المباشرة الوطنية أو الأجنبية.
- الترتيب النسبي لمؤشر التجارة عبر الحدود (79%) من جملة الدول المشاركة، نتيجة لطول المدة والاجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد.
- الترتيب النسبي لمؤشر بدء الأعمال (78%)، ومؤشر جودة المورد المحلي (61%)
 ومؤشر تطوير حالة التجمعات (56%).

أهم السياسات

- فك التداخل في الاختصاصات من خلال مبدأ النافذة الواحدة، والعمل على هندسة إجراءات
 العمل لتبسيط الإجراءات وتقليل الدورة المستندية وتفعيل إنجاز الأعمال إلكترونيا.
- بث الثقة المستمرة في السوق حول توافر السيولة المناسبة لضمان عدم تراجع نشاط سوق (أسواق) الأوراق المالية على النحو الذي يغذي التوقعات التشاؤمية حول مستقبل العمليات في السوق.
- تبني مشروعات محورية في عملية التنمية، سواء المسند منها إلى القطاع الخاص أو ما سينفذ بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تأسيس الشركات المساهمة العامة.
- تبسيط إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي وتوفير بوابة الكترونية موحدة لخدمات قطاع الأعمال والاستثمار .

² الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل).



برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/2019	020/2019 - 2 2019/2018	ية 2016/2015 2018/2017	نطة الإنمائية الثان 2017/2016	الد	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	۴
1. من المقدر تحقيق معدل نمو								تسجيل الملكية (3.4) انفاذ العقود (3.9)	سهولة ممارسة أنشطة	وزارة العدل	دعم وتطوير نظام الملكية العقارية	1
من المنظر سيق المنطق المنطقة المنط								التجارة عبر الحدود (3.8)	أنشطة الأعمال (3)		التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة في دولة الكويت	2
2. زيادة فرص العمل للمواطنين بالقطاع الخاص بنسبة 7%.								الاستعداد لتفويض السلطة (5.8)	تطور بيئة	وزارة التجارة والصناعة	نظام VIP	3
 تحقيق معدل نمو 5.7% في استثمارات القطاع الخاص في 								جودة المورد المحلي(5.1)	الأعمال(5)		نظام مراقبة حركة الأسعار الكترونيا	4
قطاع التمويل والتأمين، 3.1% في قطاع التجارة. 4. تحسين الترتيب النسبي في دليل سهولة ممارسة الأعمال من 2015 إلى								شفافية صنع القرار في الحكومة(2.3) أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل(8.2)	فاعلية السياسات(2) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية(8)	هيئة سوق المال	نظام الإقصاح الالكتروني XBRL	5
49% بنهاية الخطة الإنمائية. 5. تحسين الترتيب النسبي								بدء الأعمال(3.1)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال(3)	وزارة التجارة والصناعة	ميكنة خدمات التراخيص التجارية	6
لدولة الكويت في مؤشر								النقل الجوي (10.3)	دليل جودة البنية التحتية للنقل (10)	شركة المشروعات السياحية	مشروع مبنی CIP TERMINAL بمطار الکویت الدولی	7
تطوير حالة التجمعات من 56% عام 2015 إلى 55% بنهاية.								تطوير حالة التجمعات (5.6)	تطور بيئة الأعمال (5)	الهيئة العامة الصناعة	إنشاء وإنجاز وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية.	8
								(3.0)	(2)	هيئة الشراكة (بلدية الكويت)	مشروع المدن العمالية-مدينة جنوب الجهراء	9

243,243,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
39,460,400	التكلفة التقديرية 2018/2017
6	عدد الجهات

برنامج تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار

المستهدفات والمؤشرات

	2015	2017	2020	
1	أعلى	أعلى	أعلى	
	أعلى دول العالم	أعلى دول العالم	أعلى دول العالم	
	,	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,		
25				
	36	35	33	
متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة	•	 	 0	
-5				
50				
	69	68	66	
اتساع سلسلة القيمة	G	 	 	
اتساع سلسلة القيمة 75	0.4	00	78	
	81	80	 0	
تطوير عمليات الإنتاج	0		4	
	أقل	أقل	اقل	
	دول	دول	دول	
100	العالم	دول العالم	أقل دول العالم	

تحليل الفجوات

حصلت دولة الكويت على المركز 63 في دليل تطور بيئة الأعمال عام 2016/2015

محققة بذلك ترتيب نسبي 45%، ولا زال ترتيب الدولة متأخراً في بعض مؤشرات الدليل:

- 1. ترتيب مؤشر اتساع سلسلة القيمة 96 بترتيب نسبي 69%.
- 2. ترتيب مؤشر تطوير عملية الانتاج 81 بترتيب نسبى 58%.

وهو ما يتطلب تنفيذ برنامج تتموي لتكريس قواعد النتمية المستدامة بأبعادها الوطنية والعالمية والزمنية، وتأصيل نظام اقتصادي حر يقوم على تخصيص الخدمات، وتتويع القاعدة الإنتاجية لتتويع مصادر الدخل الوطني، من خلال شراكات وطنية قوية يمتد عملها داخل وخارج الكويت.

أهم السياسات

- 1. تتويع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإزالة كافة معوقات دخولها من خلال تتشيط دور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وتحفيز شراكة القطاع الخاص الوطني مع المستثمر الأجنبي في مجالات الاستثمار المختلفة.
 - 2. تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكوبت.
- التوسع في الطاقة التكريرية للنفط الخام محليا مع تشغيل المصافي المحلية بأقصى كفاءة ممكنة.
- 4. التوسع في نشاط البتروكيماويات داخل دولة الكويت وخارجها مشاركة مع شريك عالمي مناسب، وذلك للمحافظة على مكانة رائدة في صناعة الأوليفينات.

³ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل).

برنامج تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار

الأثر النتموي	الخطة الإنمانية الثالثة		2020/2019 - 3	نية 2016/2015	لخطة الإنمائية الثا	1	الخطة الإنمانية الأولى	المؤشر	الدليل	اسم الجهة	المشروعات	٩
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
1.زيادة مساهمة								تنويع الصادرات (7.1)	دليل صادرات السلع والخدمات (7)		مشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور	1
القطاع غير النفطي في								اتساع سلسلة القيمة (5.2)		مؤسسة البترول	مشروع مصفاة الزور	2
الناتج المحلي الاجمالي من 45.3% كمتوسط للفترة 2010-2014 إلى 83.9% خلال عام								تطوير عمليات الإنتاج (5.4) طبيعة الميزة التنافسية (5.4)	تطور بيئة الأعمال (5)	الكويتية	استغلال الغاز المركزي وإمداد الطاقة الإضافية - العمليات المشتركة بالوفرة	3
.2018/2017								الانفاق على البنية التحتية)4.3	دليل الانفاق الحكومي (4)	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	الجزر الكويتية (دراسة جدوى)	4
2. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تطوير بيئة الأعمال لتصبح 50%								مؤشر متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة (19.1)	دليل صافي تدفقات الاستثمار ات الأجنبية المباشرة (19)	هيئة تشجع الاستثمار المباشر	مشروع تطوير وتهيئة الاراضي المخصصة للهيئة	5
بنهاية الخطة الإنمائية. 3. زيادة معدل نمو صافى دخل عوامل								ريادة الأعمال والفرص (21.2)	الرخاء الاجتماعي (21)	برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة	إنشاء حاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	6
الانتاج بالخارج ليصل السي 57.9% عام								جودة التيار الكهربائي(10.5)	البنية التحتية للنقل (10)	هيئة الشراكة (وزارة الكهرباء والماء)	محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه -المرحلة الأولى	7
2018/2017 مقارنة بمتوسط المتحقق خلال 2010-2010.								اتساع سلسلة القيمة (5.2)				
4. انخفاض حجم الواردات من السلع								تطوير عمليات الانتاج (5.3)	تطور بيئة الأعمال	معهد الكويت	تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لتطوير نظم	
والخدمات بنسبة 7.8% خلال عام 2018/2017 مقارنة بمتوسط المتحقق خلال 2014-2010.								المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة (5.10)	(5)	للأبحاث العلمية	زراعية متكاملة ومتطورة لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام	8
								طبيعة الميزة التنافسية (5.4)				

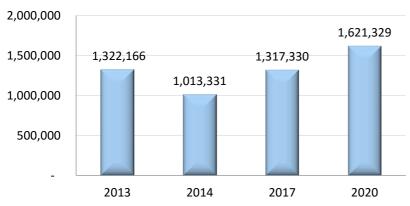
برنامج تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار

الأثر التنموي	الخطة الإنمانية الثالثة		2020/2019 – 2	نية 2016/2015	خطة الإنمائية الثا	i	الخطة الإنمانية الأولى	المؤشر	الدليل	اسم الجهة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
								اتساع سلسلة القيمة (5.2)			تصميم وإنشاء المدينة التقنية لأبحاث وخدمات تكنولوجيا البترول والبتروكيماويات	9
								تطوير عمليات الانتاج (5.3)	تطور بيئة الأعمال	معهد الكويت	تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لتطوير واختبار تقنيات الإنتاج المكثف للبذور والنباتات	10
								المعرفة المؤسسات الاجتماعية العامة (5.10)	(5)	معهد التويت للأبحاث العلمية	الصحر اوية تصميم وإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث تنمية	11
								طبيعة الميزة التنافسية (5.4)			الصحراء وأنشطة التنمية الحضرية تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث إدارة	
											متحصصه دبخات إداره البحار ومواردها	12
								متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة (19.1)	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (19)	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية	تعزيز دور مركز الاقتصاد الاسلامي في تحقيق التدفق الإيجابي للاستثمارات	13
								استهلاك النفط (12.1) استنفاد الموارد	استعمال الموارد والطاقة (12)	مؤسسة البترول الكويتية	مشروع الوقود البيئي	14
								الطبيعية (12.3)	, ,			

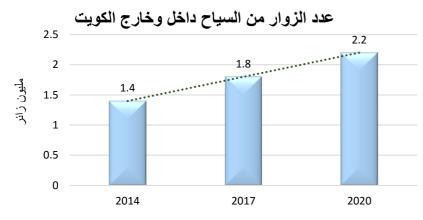
11,221,942,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
2,682,429,615	التكلفة التقديرية 2018/2017
7	عدد الجهات

المستهدفات والمؤشرات

عدد رواد المشروعات السياحية



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2013، 2014



المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع السياحة.

تحليل الفجوات

في ظل تراجع أسعار النفط، أصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع السياحي كأحد مصادر الدخل، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه هذا البرنامج فيما يلي:

- عدم استغلال الموقع الجغرافي المتميز لدولة الكويت.
- عدم تواجد قاعدة بيانات عن المعالم السياحية في دولة الكويت.
 - ندرة وارتفاع أسعار الأراضى.
- طول الدورة المستندية في إصدار التراخيص للمشاريع الترفيهية والسياحية.
 - عدم توفر بنية تحتية مؤهلة للنهوض بصناعة السياحة.
 - عدم توفر مرافق للمؤتمرات والاجتماعات الضخمة.
- انخفاض عدد رواد المشروعات السياحية من (1.3) مليون زائر عام 2013 إلى حوالي مليون زائر عام 2014 بنسبة 23 .% .

أهم السياسات

- تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت.
- الاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية في خلق صناعة سياحية تنافسية.

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	202	20/2019 – 2	بة 016/2015	ة الإنمائية الثانب	الخط	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
-	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					,
1. تحقيق 2.2 مليون رحلة سياحية (دولية ومحلية) على أن تكون نسبة الرحلات المحلية 45% وتوفير 15 ألف فرصة وظيفية								تطوير حالة التجمعات (5.6)	تطور بيئة الأعمال (5)	هيئة الشراكة (بلدية الكويت)	المركز الخدمي الترفيهي - العقيلة	1
في مجال السياحة بحلول عام 2020 2020 . 2 زيادة مساهمة القطاع غير النقطي في الناتج المحلي الاجمالي من 45.3 كمتوسط للفترة 2010– الله 83.9% خلال عام								الزراعة (14.6)	دليل الأداء البيئي (14)	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	حديقة الحيوان الكبرى	2
2018/2017. 3. من المتوقع زيادة نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية من								الإنفاق على البنية التحتية(4.3)	دليل الانفاق الحكومي (4)	شركة المشروعات السياحية	المدينة الترفيهية	3
7.9% عام 2014/2013 إلى 14.5% عام 2018/2017 في الإيرادات العامة للدولة.								سمعة الدولة (20.1)	العلاقات الدولية(20)	وزارة الاعلام	التسويق السياحي لدولة الكويت	4

737,227,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
54,388,281	التكلفة التقديرية 2018/2017
4	عدد الجهات

برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للدولة

20% من إجمالي الانفاق الحكومي عام 2014.

تحليل الفجوات

ارتفاع تكلفة الدعم الذي تتحمله الدولة، حيث بلغ 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي

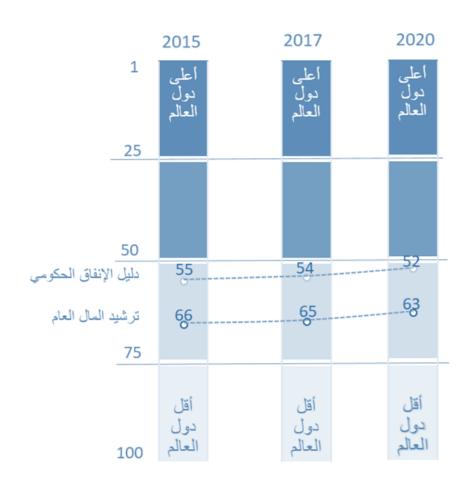
- ارتفاع معدل النمو السنوي والمركب لحجم الإنفاق على الدعم حيث بلغ 7.5% بين 2011/2010 و 2014/2013.
- نظام الدعم الحالي يرتكز على دعم السلع وليس دعم المستهاك لكي يصل الدعم للمستحقين.
- زيادة الإنفاق على الدعم يحد من الإنفاق العام المعزز للنمو، مثل الانفاق على البنية التحتية، والرعاية الصحية والتعليم.
- أكثر من 90% من الإيرادات العامة للدولة تعتمد على الايرادات النفطية، في ظل نقلبات أسعار النفط.
- تحتل دولة الكويت المركز 93 من ضمن 140 دولة في مؤشر ترشيد المال العام محققة بذلك ترتيب نسبى قدره 66% عام 2016/2015.
 - انخفاض الترتیب النسبی فی دلیل الانفاق الحکومی حیث بلغت 55% عام 2014.

أهم السياسات

- 1. تتمية مصادر الإيرادات غير النفطية، من خلال نظام ضريبي، مع إعادة تسعير حقوق الانتفاع بالأراضي التي تقدمها الدولة لتتلاءم مع أسعارها الحقيقية.
- 2. ضبط المصروفات الحكومية والغاء أي صرف غير ضروري ومحاربة الهدر في الإنفاق المالى العام في الدولة.
- مراجعة وترشيد أوجه الدعم الحالية وإعادة هيكلتها، وذلك بالتحول إلى الدعم النقدي بدلاً من دعم الأسعار.
- تحقيق التوافق بين الإنفاق المالي للدولة والخطة الإنمائية بحيث يتم تحسين آلية الموازنة باعتمادها على الخطة.

4 الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

المستهدفات والمؤشرات



الأثر التنموي	الخطة الإنمانية الثالثة	الخطة الإنمانية الثانية 2020/2019 – 2020/2019						المؤشر	الدليل	اسم الجهة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	الأولى <<					
 من المتوقع زيادة نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية (من 7.9% عام 2014/2013 إلى 4.5% عام 2018/2017 في الإيرادات العامة للدولة. 2 تقليل الهدر في الإنفاق الحكومي 								ترشيد المال			الإصلاح المالي: تنويع الإيرادات*	1
بتخفيض الانفاق الجاري الحكومي بنسبة 14.3% في عام 2018/2017 مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2014/2013.								العام (2.1)	دليل فاعلية السياسات (2)		الإصلاح المالي: ترشيد الإنفاق*	2
ر. ربع نسب برمسيق من المستوفات الحكومية من 9.2% عام 2014/2013 إلى 2.5% خالال عام 2018/2017 المن 2018/2017								الانفاق على البنية التحتية (4.3)	دليل الانفاق الحكومي (4)	وزارة المالية		<u> </u>
مؤشر ترشيد المال العام من 66% عام 2015 إلى 63% بنهاية الخطة الإنمائية. 5. زيادة حجم الاستثمار المباشر بنسبة 300% بنهاية الخطة								دفع الضر ائب	دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (3)		زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي*	3
الإنمائية. 6. تخصيص 50% من أسهم المشروعات التي سيتم تخصيصها ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة								(3.7)			مشاركة المواطنين في تملك المشروعات*	4

^{*}مشروعات وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي

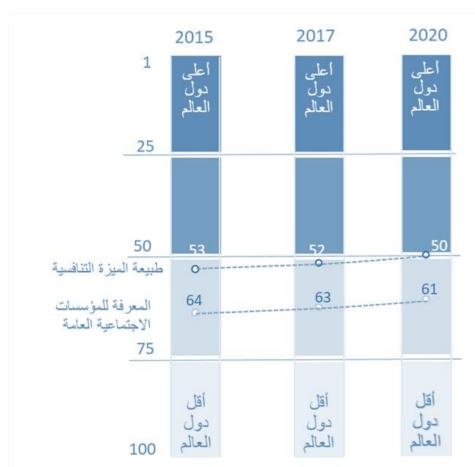
0	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
0	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات

انطلق المؤتمر الوطني: الاقتصاد المعرفي (وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي) بأهداف استراتيجية واضحة تدعو إلى تعزيز البنى المعرفية في القطاع العام ورفع الوعي المؤسسي والمجتمعي حول أهمية استغلال المعرفة اقتصادياً وتتموياً وتعليمياً، فضلاً عن إيجاد سبل من شأنها العمل على تطوير الحكومة لوظائفها عبر أجهزتها ومؤسساتها على نحو يعزز الإنتاجية والفاعلية وبما يحسن بيئة الاستثمار المعرفي ويطور البنية المعرفية. تأتي تلك الأهداف على رأس أولويات عمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من خلال إعداد الخطط الإنمائية المستقبلية والمشروعات التنموية بالمشاركة مع جميع الجهات والشركات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والجدير بالذكر أن المؤتمر أثمر عن مشروعات وطنية في مجال الاقتصاد المعرفي، منها انطلاق المركز الوطني للاقتصاد المعرفي، ومشروع قانون الأنشطة الاقتصادية، وانشاء المؤشر المعرفي للمؤسسات العامة الاقتصادية،

فضلاً عن إصدار شهادة دبلوم متخصصة في مجال إدارة المعرفة.

وانتهى المؤتمر بتوصيات عديدة أهمها:

- تعزيز الوعي الثقافي المؤسسي والمجتمعي حول أهمية المعرفة، إضافة إلى
 الإعلان عن الانطلاقة الرسمية للمركز الوطنى للاقتصاد المعرفى.
- وضع برنامج الاقتصاد المعرفي ضمن الخطة الإنمائية وتفعيل السياسات الداعمة والممكنة لمكونات الاقتصاد المعرفي وبناء منصة تبادل بين أطراف المجتمع المؤسسي المهني والمدني.
- تطوير البنى التعليمية بأن ترتكز على مفاهيم التعليم الإبداعي والشراكة القائمة على الابتكار والإبداع بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى العمل على تطوير البنى التشغيلية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية.
- الاستفادة من الخبرات المعرفية في القطاع النفطي في دعم نقل المعرفة للقطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى ربط مخرجات التعليم بحاجة السوق الفعلية في مجال ادارة المعرفة والابتكار.
- استحداث برامج في التعليم العالي في مجال المعرفة والابتكار بما يتسق وحاجة السوق فضلا عن إنشاء حاضنات للاقتصاد والإبداع بالتعاون مع جامعة الكويت ووزارة التربية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- استحداث برامج لتحويل براءات الاختراع إلى منتجات تجارية يتم التسويق لها.



تحليل الفجوات المستهدة

- تحسن ترتيب الدولة في مؤشر طبيعة الميزة التنافسية من المركز 86 عام 2015/2014 إلى المركز 53 محققة بذلك ترتيب نسبي 38% من الدول المشاركة، كأحد أهم مؤشرات دليل تطور بيئة الأعمال عام 2016/2015.
- تراجع ترتيب الدولة على مؤشر المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة حيث احتلت ترتيب نسبي 64% من ضمن مجموعة الدول المشاركة على المؤشر بدليل تطور بيئة الأعمال عام 2012.
- تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج القومي للدولة من خلال قطاعات يغلب عليها الطابع الخدمي المعرفي.
- التركيز على الخدمات المعرفية، والتي تشمل نشاطات البحث والتطوير، والاستكشاف والابتكار، وطرق توفير ونقل المعلومات، وصناعة الاتصالات، حيث أصبح رأس المال المعرفي العنصر الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

- 1. تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها للقطاع الصناعي.
- 2. بناء القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ برامج البحث العلمي، بما في ذلك إنشاء مركز أبحاث عالمي للبترول.
- 3. دعم جهود إشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج والتخصصات العلمية والبرامج البحثية بمؤسسات التعليم العالي، لضمان التوافق مع احتياجات القطاع الخاص بمجالاته المتعددة
- 4. تطوير استراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار ، من خلال ربط البحث العلمي والابتكار بخطط النتمية في الدولة.
 - 5. تطوير آلية فعَّالة لربط مخرجات البحث العلمي بالأولويات التتموية.

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	202	0/2019 – 20	ية 16/2015	ة الإنمائية الثان	الخطأ	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشر	الدليل	اسم الجهة	المشرو عات	
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	~~					
1. تحقيق معدل نمو								اتساع سلسلة القيمة (5.2)		معهد الكويت	مساهمة مؤسسات البحث العلمي والتطوير	
في اجمالي التكوين الرأسمالي يصل								, í		للأبحاث	في دعم خطط وبرامج التطوير التكنولوجي	1
الى 64.4% فى								تطوير عمليات الانتاج (5.3)	تطور بيئة	العلمية	للقطاع الخاص الكويتي	
عام 2018/2017								المعرفة	نطور بينه الأعمال		ـــــ ع ٠ـــــ ع	
مقارنة بمتوسط								للمؤسسات الاجتماعية	(5)		and the State of t	
المتحقق خلال 2014/2010.								العامة (5.10)		جامعة الكويت	توظيف مخرجات البحث العلمي والاستفادة من	2
2014/2010. 2.تحسين الترتيب								طبيعة الميزة			هذه المخرجات وتسويقها	
النسبي في مؤشر								التنافسية (5.4)				
طبيعة الميزة												
التنافسية من 2015% عام 2015									تطور بيئة			
الى 50% عام 2013 إلى 50% بنهاية								طبيعة الميزة	الأعمال			
ألخطة الإنمائية.								لتنافسية (5.4)	(5)			
3. تحسين الترتيب									دلیل	مؤسسة		
النسبي في مؤشر								النجاح	استخدام	الكويت للتقدم	مختبرات شركة IBM العالمية في الكويت	3
الـمـعـرفـة للمؤسـسـات								الحكوميّ في دعم تكنولوجيا	تكنولوجيا المعلومات	العلمي	-	
الاجتماعية العامة								المعلومات	المعلومات والاتصالات			
من 64% عام								والاتصال(8.1)	الحكومية			
2015 إلى 61%									(8)			
بنهاية الخطة												
الإنمائية.												

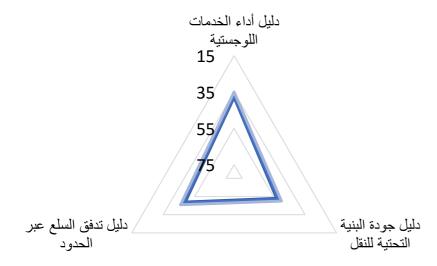
74,980,693	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
22,921,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
3	عدد الجهات



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION بنية تعتية متطورة



مستهدفات أدلة ركيزة بنية تحتية متطورة



—2014 **—**2017 **—**2020

إن توفير شبكة بنية أساسية متطورة، يعد أحد متطلبات تحقيق رؤية الدولة في التحول الى مركز تجاري، لذا ارتكزت الخطة الإنمائية على تطوير البنية التحتية من خلال ما يلى:

- ايجاد منطقة خدمات لوجستية، تمكنها من التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي، وتوفير بيئة أعمال متطورة، مع وجود مساحات لمناطق صناعية بهدف التوسع الصناعي المرتبط بالتجارة الخارجية.
- زيادة كثافة الرافعات في الموانئ، وإصلاح الأرصفة والطرق وزيادة الانتاجية في الموانئ.
- العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي، وتوسيع شبكة الطرق بالدولة لتشمل المنطقة اللوجستية المرتقبة.
- الربط الاقليمي من خلال السكك الحديدية، والمتضمن ربط دول مجلس التعاون الخليجي بخطوط نقل السكك الحديدية.

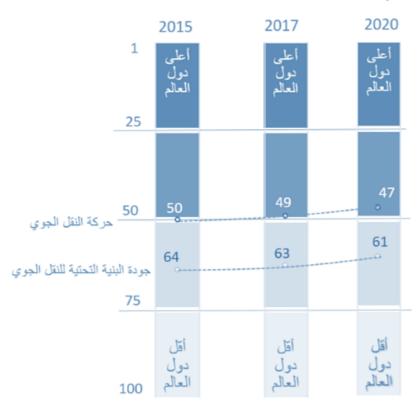
وفي ضوء ذلك اشتمات ركيزة بنية تحتية متطورة على (5) برامج تضمنت (32) مشروع تتموي بهدف توفير بنية تحتية متطورة، حيث يستهدف برنامج تطوير منظومة النقل الجوي، زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي من 7 مليون راكب إلى 11.5 مليون راكب، وتحسين الترتيب النسبي في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من 64% عام 2016/2015 إلى 61% بنهاية الخطة الإنمائية.

ويستهدف برنامج تطوير منظومة النقل البري، تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشري النقل عبر الطرق من 34% عام 2015 ليبلغ 31% بنهاية الخطة الإنمائية.

ويستهدف برنامج تطوير منظومة النقل البحري، تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تدفق السلع عبر الحدود من 49% عام 2014 إلى 46% بنهاية الخطة الإنمائية.

ويستهدف برنامج تطوير ورفع الطاقة الإنتاجية للطاقة الكهربائية تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر جودة التيار الكهربائي من 39% عام 2016/2015 إلى 36% بنهاية الخطة الإنمائية.

ويستهدف برنامج تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحسين خدمات الاتصال المحلّي والدولي وخدمات الانترنت، واستخدام أحدث التقنيات وتوفير الخدمات الهاتفية الجديدة (Internet & Video call) عبر كوابل ألياف ضوئية والتي تتميز بسرعة انتقالها ودرجة نقاوتها العالى.



تحليل الفجوات

- 1. في مجال النقل الجوي، من المتوقع أن يشهد مطار الكويت الدولي ارتفاع عدد الركاب القادمين والمغادرين إلى ما يقرب من 11.1 مليون راكب عام 2017/2016 وبنسبة زيادة قدرها 18% مقارنة بحركة الركاب عام 2014/2013 وبما يفوق طاقته الاستيعابية المقدرة بنحو 7 مليون راكب. لذلك فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه نشاط النقل الجوي هو رفع الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي بالإسراع بإنشاء مبنى الركاب 2.
- 2. كما تحتل دولة الكويت ترتيب نسبى 50% من جملة الدول المشاركة في مؤشر حركة النقل الجوي من دليل تدفق السلع عبر الحدود عام 2014.
- 3. تحتل دولة الكويت المركز 89 من بين 140 دولة في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي محققة بذلك ترتيب نسبي 64% في المؤشر عام 2016/2015، وهو مركز متواضع لا يتسق مع المكانة الدولية والامكانات المادية للدولة.

أهم السياسات

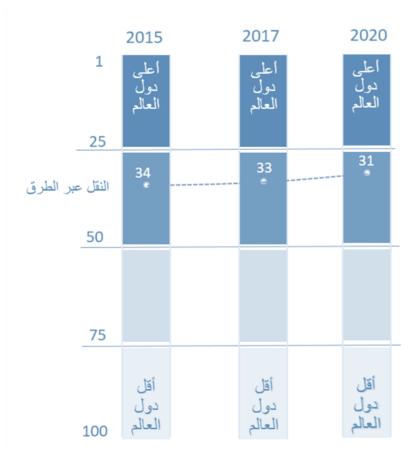
1. تنظيم سوق النقل الجوي وتطوير البنية التحتية لمطار الكويت الدولي، وتخصيص إدارته.



الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	202	أ. ية الخطة الإنمائية الثانية 2020/2019 - 2016/2015						الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	**					
										وزارة الأشغال	مشروع توسعة مطار الكويت مبنى الركاب (2)	1
											مبنى الخدمات المساند لمطار الكويت الدولي.	2
 زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي من 7 مليون راكب 											تطوير المدرج الشرقي في المطار الدولي	2
الى 11.5 مليون راكب.								جودة البنية	جودة		تطوير المدرج الغربي	4
2. تحسين الترتيب النسبي في								التحتية للنقل	البنية التحتية		تصميم وإنشاء المرافق الحكومية في مدينة الكويت الشف	5
مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من نسبة 64% إلى 61%								الجوي (10.3)	للنقل (10)	الإدارة	الشحن مبنى رادار المراقبة الجوية الابتدائي قريب المدى و	1
بنهاية الخطة الإنمائية.								,	تدفق	الُعامُهُ للطير ان	الثانوي بعيد المدى ADS_B	6
 تحسين الترتيب النسبي في مؤشر حركة النقل الجوي، من نسبة 								حركة النقل	السلع عبر	المدني	ادارة المراقبة الجوية ATM	7
50% إلى 47% بنهاية الخطية								الجوي (11.1)	الحدود (11)		استبدال أجهزة الهبوط الآلي بالمطار ILS	8
الإنمائية.											شبكة تبادل معلومات المطار	9
											KADIN	+
											اتصالات المراقبة الجوية بمطار الكويت الدولي	

1,352,398,280	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
249,502,659	التكلفة التقديرية 2018/2017
2	عدد الجهات





تحليل الفجوات

- 1. لايزال التحدي الرئيسي الذي يواجه نشاط النقل البري هو حل المشكلة المرورية بتحسين شبكة الطرق، وبتوفير بدائل متعددة للنقل الجماعي والإسراع في تنفيذ مشروع مترو الأنفاق ومشروع السكك الحديدية، إضافة إلى توفير متطلبات المناطق الجديدة بإنشاء شبكات طرق حديثة.
- 2. يتطلب تطوير منطقة الشمال كمنطقة اقتصادية وعمرانية أن يتم ربطها بالطرق العابرة للحدود، وكذلك ربط المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة، الاسراع في تنفيذ شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية لتسهيل عبور التجارة الدولية، ودعم تحقيق رؤية الدولة.
- 3. سرعة تنفيذ شبكة مترو الانفاق بدولة الكوبت يسهم في حل مشكلة الازدحام المروري، ويقلص عدد حوادث السيارات والركاب، كما أنه يفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في المشروعات الانشائية والتنموية بالدولة، وتوفير المزيد من فرص العمل المناسبة للمواطنين، وبرفع من مستوى الخدمات المقدمة بالدولة.

السياسات

- 1. رفع كفاءة شبكة النقل البرى من خلال زبادة أطوال شبكة الطرق وصيانتها.
- 2. تطوير منطقة شمال الكويت كمنطقة اقتصادية وعمرانية تقوم على تشغيل ميناء مبارك الكبير وربطه بالطرق العابرة للحدود وكذلك ربط المنافذ الحدودية بشبكة من الطرق والسكك الحديدية لتسهيل عبور التجارة الدولية.
- 3. تبني مشروعات محورية في عملية التنمية، سواء المسند منها إلى القطاع الخاص أو ما سينفذ بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تأسيس الشركات المساهمة العامة.

برنامج تطوير منظومة النقل البري

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة		0/2019 – 20		الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	٩		
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
1. توفير فرص عمل جديدة								مؤشر النقل عبر السكك		هيئة الشراكة (الهيئة العامة	شبكة السكك الحديد	1
للمواطنين لا تقـل عن 3000 فرصة عمل تقريبا. 2. تحسين الترتيب النسبي لدولة								الُحديدية (10.1)	دليل جودة	لُلطرق والنقل البري)	أنظمة النقل السريع (مترو الكويت)	2
الكويت في مؤشر النقل عبر الطرق، من 34% عام 2015 إلى 31% بنهاية الخطة الإنمائية.								النقل عبر الطرق	البنية التحتية النقل (10)	وزارة الأشغال	الطريق الإقليمي المرحلة الثانية-الجزء الشمالي	3
								(10.4)		العامة	جسر الشيخ جابر الأحمد	4
								كفاءة الخدمات اللوجستية (9.4)	أداء الخدمات اللوجستية (9)	الهيئة العامة للاستثمار	شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	5

6,205,950,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
289,270,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
3	عدد الجهات





تحليل الفجوات

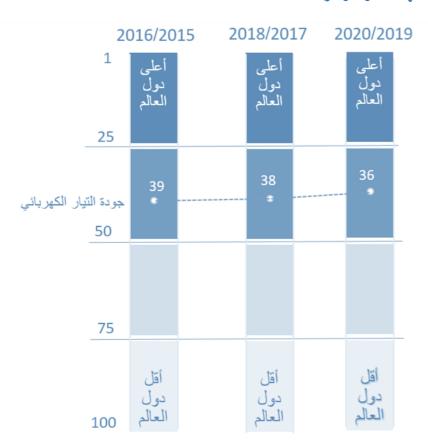
- 1. يواجه قطاع النقل البحري تحدى بلوغ الطاقة الاستيعابية للموانئ القائمة حدها الأقصى، وهو ما يدعو للإسراع إلى الانتهاء من إنشاء ميناء مبارك الكبير واختيار المشغل العالمي المناسب، إضافة إلى رفع كفاءة الموانئ القائمة.
- 2. ضرورة تحسين الترتيب النسبي لدولة الكوبت في دليل تدفق السلع عبر الحدود.
- 3. ضرورة تحسين ترتيب الدولة في مؤشري النقل عبر الميناء وارتباط الخطوط الملاحية المنتظمة، لدعم رؤية الدولة نحو التحول إلى مركز مالى وتجاري جاذباً للاستثمارات.

- 1. تطوير خدمات النقل البحري وخدمات موانئ الشويخ والشعيبة والدوحة بما يسمح بتوسيع نطاق التسهيلات التي تقدمها، واستكمال بناء ميناء مبارك الكبير، وتخصيص إدارته.
- 2. استكمال البنية الأساسية للتصدير ونشاط إعادة التصدير من مخازن للتبريد وشحن البضائع وخدمات الموانئ وإدخال المنافسة بين الشركات العاملة في الموانئ الكوبتية.
- 3. إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية للتصدير والاستيراد.



الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة		0/2019 - 20				الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	**					
								كفاءة الخدمات اللوجستية (9.4) البنية الأساسية (9.6)	دليل أداء الخدمات اللوجيستية (9)		تعميق الممر الملاحي بين رأس الأرض وجزيرة فيلكا وتعميق ميناء المواصلات بالجزيرة	1
 تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تدفق السلع عبر الحدود من 49% 46% بنهاية الخطة الإنمائية. 								مؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية (9.4) مؤشر البنية الأساسية (9.6) مؤشر ارتباط الخطوط الملاحية المنتظمة (11.3)	دليل أداء الخدمات اللوجستية (9) دليل تدفق السلع عبر الحدود(11)	وزارة المواصلات	مبنى المركز الوطني لأنظمة مرور السفن (VTS) والبحث والانقاذ	2
 تحسين ترتيب دولة الكويت في مؤسر 										مؤسسة	تطوير ميناء الشعيبة	3
ارتباط الَّخطوط الملاحية المنتظمة من								النقل عبر الميناء (10.2)	دليل جودة البنية التحتية	الموانئ الكويتية	تطوير ميناء الشويخ	4
61% عام 2015 إلى 58% بنهاية الخطـة الإنمائية.									للنقل (10)	وزارة الأشغال العامة	ميناء مبارك الكبير	5
المصافية. 3. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت											ربط الموانئ بمنظومة متكاملة	6
في مؤشّر النقل عبر الميناء من 57% عام 2015 إلــي 54%								الجداول الزمنية (9.2) كفاءة الخدمات اللوجستية (9.4)	أداء الخدمات اللوجستية (9)	مؤسسة الموانئ	إنشاء منطقة الصادرات والواردات والتفتيش الجمركي في منطقة الشعيبة الغربية	7
بنهاية الخطة الإنمائية.								البنية الأساسية (9.6) الحركة في ميناء الحاويات (11.4)	دليل تدفق السلع عبر الحدود (11)	الكويتية	تطوير النقع البحرية	8
											تطوير المناطق التخزينية التابعة لمؤسسة الموانئ الكويتية	9

1,573,000,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
193,760,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
3	عدد الجهات



تحليل الفجوات

- 1. حصلت دولة الكويت في مؤشر جودة التيار الكهربائي على المركز 55 عام 2015/ 2016 بترتيب نسبى قدره 39%.
- 2. ضرورة العمل على رفع القدرة المركبة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية والمياه لمواجهة الزيادة المتوقعة في الاستهلاك، خاصة مع التوسع المتوقع في عدد الوحدات السكنية وزيادة الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة.
- ضرورة العمل على رفع حجم المخزون الاستراتيجي للمياه نظراً للارتفاع المستمر
 في كميات الاستهلاك.

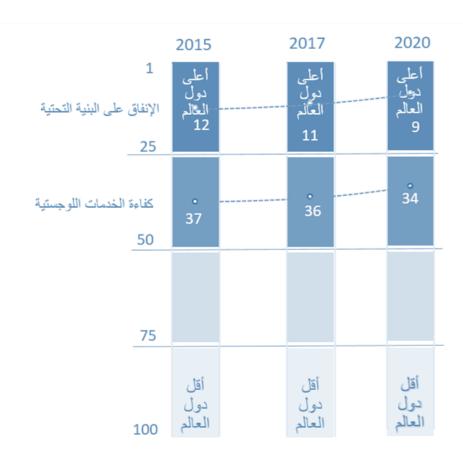
- 1. زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية خلال سنوات الخطة الإنمائية بتوسعة محطات الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد للأغراض الإسكانية والصناعية والتجارية وغيرها من الأنشطة.
- 2. زيادة إنتاج المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة وصيانة محطات الإنتاج وتطوير شبكات النقل والتوزيع وتقليل الفاقد، مع زيادة حجم المخزون الاستراتيجي للمياه خلال سنوات الخطة الإنمائية.

برنامج تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية للطاقة الكهربائية

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/2019 - 2016/2015 المنطة الإنمائية الثانية 2020/2019 2019/2018 2018/2017 2017/2016 2016/2015					الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	٩	
1. رفع القدرة المركبة المحطات توليد الطاقة الكهربائية لتصل إلى 19,449 ميجاواط لمواجهة الزيادة المتوقعة في الاستهلاك. 2. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر جودة التيار الكهربائي من	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>	جودة التيار الكهربائي (10.5)	دليل جودة البنية التحتية النقل(10)	وزارة الكهرباء والماء	إنشاء محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي (المرحلة الأولي) إنشاء وحدات توربينية غازية لزيادة الطاقة الكهربائية بموقع محطة الصبية للقوى حدود (750) ميجاوات – المرحلة الثالثة تحويل المرحلة الثالثة التوربينات الغازية في محطة الصبية إلى نظام الدورة المشتركة	2 3	
39% عام 2015 إلى 36% بنهاية الخطة الإنمائية.												التوربينات الغازية في محطة الزور الجنوبية إلى نظام الدورة المشتركة.	4
											تزويد وتركيب خطوط هوائية ذات جهد 400 ك.ف لتغذية مشروع المطلاع الاسكاني		

564,653,775	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
107,000,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات





تحليل الفجوات

تواجه بيئة الاستثمار والأعمال في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات عدداً من التحديات، حيث بلغ دليل أداء الخدمات اللوجستية ترتيب نسبي 38% من إجمالي الدول المشاركة، متضمن مؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية بترتيب نسبي 37%، نتيجة عدم التنسيق بين تبادل المعلومات وتدفق الشحنات، وعدم وجود ادارة مركزية لإدارة الخدمات اللوجستية.

كما بلغ الترتيب النسبي لدليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية 67% من إجمالي الدول المشاركة متضمناً مؤشر النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات، وأهمية تكنولوجيا المعلومات بترتيب نسبى 91% ، و89% على الترتيب. الأمر الذي يشكل تحديا لطموحات الدولة في التحول الي مركز تجاري إقليمي.

- تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً أساسياً في تقديم خدمات الاتصالات والبريد، بخصخصة الهواتف الثابتة أو بتأسيس شركات مساهمة عامة.
- تطوير نظام متكامل "لبيانات ومعلومات التصدير"، وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين والمستثمرين.
- تبسيط إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للمستثمر المحلى والأجنبي وتوفير بوابة إلكترونية موحدة لخدمات قطاع الأعمال والاستثمار.



برنامج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/2019	0/2019 - 20	016/2015 A	الإنمائية الثاني 2017/2016	الخطة 2016/2015	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
1. تحسين خدمات الاتصال المحلّي والدولي وخدمات الانترنت.											شبكة الألياف الضوئية بين المقاسم	1
 توفير الخدمات الهاتفية عبر شبكة الألياف الضوئية للمناطق الجديدة والقديمة. 								الإنفاق على البنية التحتية(4.3)	الإنفاق الحكومي		الشبكة الضوئية الكبرى المرحلة	2
 توفير كوابل الألياف الضوئية وتأجيرها للشبكات المقدّمة لخدمات نقل المعلومات. 								النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات	(4)		الثانية FTTH-	
 استخدام أحدث التقنيات وتوفير الخدمات الهاتقية الجديدة (مثل الانترنت والفيديو) عبر كوابل ألياف 								والاتصالات(8.1) أهمية تكنولوجيا	استخدام تكنولوجيا المعلومات	وزارة		
ضوئية والتي تتميز بسرعة انتقالها ودرجة نقاوة عالية								المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل(8.2)	والاتصالات الحكومية (8)	المواصلات	الشبكة الضوئية	
 توفير وزيادة السعات والسرعات العالية وخطوط النقل وتقليل التكلفة مقارنة بتكلفة الكوابل النحاسية. رفع الترتيب النسبي في مؤشري كفاءة 								كفاءة الخدمات اللوجستية (9.4)	أداء الخدمات اللوجستية		الكبرى المرحلة الثالثة FTTH	3
وع وي. بي ي و وي. الخدمات اللوجستية والإنفاق على البنية التحتية من 37%، 12% عام 2014 إلى 34% و 9%على الترتيب بنهاية الخطة الإنمائية.								البنية الأساسية(9.6)	(9)			

135,543,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
9,809,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION بيئة معيشية مستدامة

تعنى التنمية المستدامة الوفاء باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وأن تحقيق ذلك يتطلب التوفيق بين المطالب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وهي "الركائز الثلاثة" للاستدامة، والتي لا يستبعد بعضها بعضاً، وإنما يعزز بعضها بعضاً.

تمثل كفالة الاستدامة البيئية تحدياً أمام دولة الكويت، ولذا فقد اهتمت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2020/2015–2020/2019) بتوفير متطلبات تحقيق ركيزة البيئة المعيشية المستدامة، وذلك من خلال الحد من الهدر في استهلاك الموارد الطبيعية في الدولة، ومعالجة كافة الاختلالات البيئية الحالية من خلال التزام الجهات المعنية بالبيئة بتحقيق المؤشرات البيئية التي تستهدف تحسين الوضع البيئي وفق المعايير والاتفاقيات الدولية، وتحسين مستوى جودة الهواء وتخفيض مستوى الملوثات بالمناطق الصناعية، وإعادة تدوير المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة.

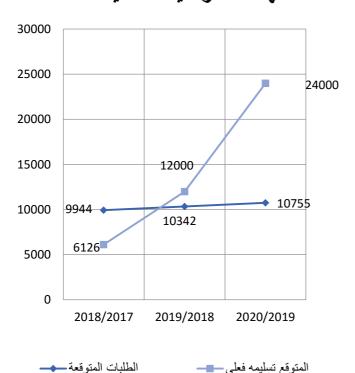
وفي ضوء ذلك، اشتمات ركيزة بيئة معيشية مستدامة على (4) برامج تضمنت (16) مشروع تنموي بهدف توفير بيئة معيشية مستدامة، حيث يستهدف برنامج الإسراع في توفير الرعاية السكنية للمواطنين، تسليم ما يعادل 12,000 وحدة سكنية لكل سنة مالية من سنوات الخطة الإنمائية، وتقليص فترات الانتظار للمواطنين من مستحقي الرعاية السكنية. أما برنامج توظيف الطاقات المتجددة، يستهدف تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل استعمال الموارد والطاقة من 78% عام 2014 إلى 75 % بنهاية الخطة الإنمائية.

بينما يستهدف برنامج الحفاظ على سلامة البيئة الهوائية، تحسين الترتيب النسبي للكويت في مؤشر نقاء الهواء من 96% عام 2016 إلى 93% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال انخفاض نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى ضمن الحدود الآمنة. في حين يستهدف برنامج تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات، تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر الطقس والطاقة من 62% عام 2016 إلى 59% بنهاية الخطة الإنمائية، والحدّ من مستويات التلوث الناتج عن التعامل مع المخلفات بالطرق التقليدية.

مستهدفات دليل ومؤشرات ركيزة بيئة معيشية مستدامة



مستهدفات الرعاية السكنية



تحليل الفجوات

يواجه قطاع الرعاية السكنية العديد من التحديات أهمها:

- 1. عدم كفاية المعروض من الوحدات السكنية، مما أدى إلى تفاقم طلبات المواطنين المتراكمة للرعاية السكنية، وارتفاع مستويات الأسعار، والإيجارات السائدة.
- 2. طول فترة الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية يؤدي إلى زيادة تكلفة توفير الرعاية السكنية للمواطنين، إذا أخذنا في الاعتبار بدل الايجار والمصروفات.

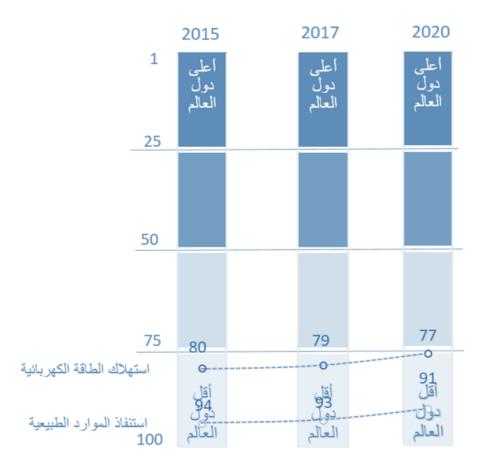
- 1. وضع استراتيجية للتنمية العمرانية تتضمن سياسات إسكانية متكاملة، والربط بين المخطط الهيكلي وخطط التنمية.
- 2. الإسراع في تعديل المخطط الهيكلي للدولة ليتوافق مع الخطة الإنمائية، وتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 3. توفير بدائل سكنية جديدة بأنماط جديدة ومتطورة تتواكب مع المتغيرات العالمية في أصول البناء وتتغيذ المشاريع الإسكانية الكبرى من خلال الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في مجالات المشاريع الإسكانية.



برنامج الإسراع في توفير الرعاية السكنية للمواطنين

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	202	20/2019 – 2	016/2015 ۽	ة الإنمائية الثاني	الخطأ	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
1. من المقرر تسليم ما											(or the first of the second	
يعادل 12,000 وحدة											مدينة جابر الأحمد (شقق)	1
سكنية لكل سنة مالية من											ه الا	
سنوات الخطة الإنمائية								مؤشر	دلیل		مشروع غرب عبد الله المبارك لعدد (5201) قسيمة	2
الثانية								متوسط	متوسط		(3201)	
2. تقليص فترات الانتظار								مدة الحصول	مدة الحصول	المؤسسة العامة	جنوب صباح الأحمد	3
للمواطنين من مستحقي								الخطول على	الخطول على	العامة للر عاية	- 23.	
الرعاية السكنية.								السكن	السكن	السكنية		
3. توفير بدائل للرعاية								العام	العام		جنوب سعد العبد الله	4
السكنية تتسق مع								(13.1)	(13)			
احتياجات المواطنين.												
											جنوب المطلاع	5

1,011,498,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
96,480,500	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات



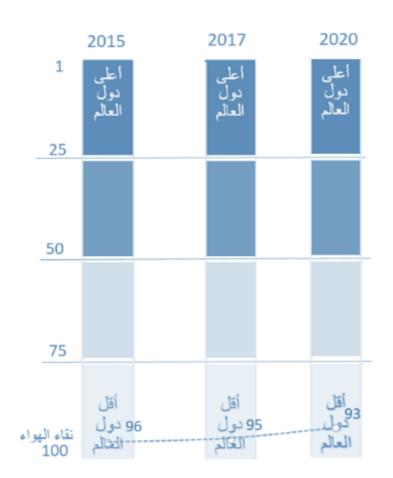
تحليل الفجوات

- 1. تأخر الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل استعمال الموارد والطاقة، حيث بلغ (78%) عام 2014 من جملة الدول المشاركة، نتيجة تراجع مؤشراته، حيث بلغ الترتيب النسبي في مؤشر استفاد الموارد الطبيعية (94%)، ومؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية (80%)، مما يتطلب العمل على استغلال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرباح)
- 2. زيادة الانفاق على دعم الطاقة، حيث بلغ (71%) من اجمالي حجم الانفاق على الدعم والذي بدوره يؤدي إلى الافراط في الاستهلاك، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد في الطاقة بدولة الكويت رابع أعلى معدل في العالم.

- 1. ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمياه، بتحويل دعم الخدمات من دعم للأسعار الى دعم نقدي، وتطوير أنظمة الحفاظ على الطاقة والمياه في المباني العامة.
- 2. زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بتوسعة محطات الطاقة الكهربائية وصيانة تلك المحطات وتطوير شبكات النقل والتوزيع.
- 3. زيادة إنتاج المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة وصيانة محطات الإنتاج وتطوير شبكات النقل والتوزيع وتقليل الفاقد، مع زيادة حجم المخزون الاستراتيجي للمياه.

⁵ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل).

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	202	0/2019 – 20	بة 016/2015	ة الإنمائية الثانب	الخط	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	٩
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
1. تحسين الترتيب										وزارة	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة	1
النسبي لدولة الكويت								de la la		الكهرباء والماء	الألواح الكهروضوئية على أسطح خزانات المياه	
في دليل استعمال								مؤشر استهلاك الطاقة الكهربية	دلیل استعمال		•	
الموارد والطاقة مز								(12.2) مؤشر استنفاد	الموارد والطاقة (12)	الشركة الوطنية	مركز (بارك) للطاقات المتجددة (انرتك)	2
78% عام 2014 إلى								الموارد الطبيعية (12.3)	(12)	لمشاريع التكنولوجيا	مبادرة رفع كفاءة الطاقة في المباني الحكومية	3
75 % بنهاية الخطة								(12.3)		معهد الكويت	تصميم وإنشاء مرافق محطة توليد	
الإنمائية.										للأبحاث العلمية	الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة (بسعة 75 – 100 ميجاوات)	4
2.تحسين الترتيب											ترشيد استهلاك المياه في المباني	5
النسبي لدولة الكويت								استنفاد الموارد	دلیل استعمال	الشركة الوطنية	السكنية باستخدام المرشدات (انرتك)	Ľ
في مؤشر استنفاد								الطبيعية (12.3)	الموارد والطاقة (12)	لمشاريع التكنولوجيا	دراسة وتقييم وتنفيذ محطة أبحاث نموذجية متخصصة	
الموارد الطبيعية								,	(12)3	, yy	لتطوير تكنولوجيا متقدمة لتحلية	6
ومؤشــر اســـتهلاك											المياه بالطاقة المتجددة	
الطاقة الكهربائية من												
94%، 80% عــاد										- Cli - 6	توريد وتركيب وتشغيل خلايا	
2014 إلىي 91%،								الطقس والطاقة (14.3)	دليل الأداء البيئي (14)	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	كهروضوئية في الجمعيات التعاونية	7
77% على الترتيب								(- /	, , , ,	سدم الساع	وأسطح المنازل	
بنهاية الخطة الإنمائية.												
	49,000			ا 4 الإجمالية التقدير					I			1
	92,000 4		2018/2	ة التقديرية 2017 لحمات								



تحليل الفجوات

يمثل هدف كفالة الاستدامة البيئية تحدياً أمام دولة الكويت نتيجة تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر الأداء البيئي من المركز 42 عام 2014 إلى المركز 113عام 2016، وذلك نتيجة تراجع ترتيب مؤشر نقاء الهواء من المركز 167عام 2014 إلى المركز 172 عام 2016 بترتيب نسبى 96% ، وتتمثل أهم التحديات فيما يلى:

- تزايد المتوسط السنوي لتركز غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، لارتباطه بارتفاع إنتاج كل من النفط والطاقة وما يصاحبها من احتراق الوقود الناتج عن مصافي النفط ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.
- ارتفاع نسب تركز ثاني أكسيد النيتروجين عن الحد المسموح به، وترتبط هذه الانبعاثات بعمليات الاحتراق (التدفئة، وتوليد الطاقة وتشغيل محرّكات المركبات والسفن)، وهو من الغازات المسببة لأمراض الجهاز التنفسي.
- ظاهرة الغبار (العالق والمتصاعد) خلال النهار. وترجع تلك الظاهرة الطبيعية لعدة أسباب منها عدم وجود غطاء نباتي يحمى الأرض، وضعف مستوى هطول الأمطار.

- تحقيق الإدارة المتكاملة لجودة الهواء وتخفيض مستوى الملوثات بالمناطق الصناعية.
 - تطبيق المعايير والضوابط البيئية على الأنشطة الصناعية.
- بناء نظام متكامل لإدارة مخاطر التسربات الغازية، ووضع خطة طوارئ مرتبطة بأنظمة مراقبة التسرب في المنشآت الصناعية، من خلال حصر مصادر التلوث الثابتة والمتحركة وتقدير كمياتها، والمراقبة المستمرة لمستويات التلوث الصناعي والضوضاء.

⁶ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة الإ	202	0/2019 - 20	ية 2015/2015	ة الإنمائية الثانب 2017/2016	الخط 2016/2015	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة	المشروعات	م
 تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر نقاء الهواء من 96% عام 2016 إلى 93% بنهاية الخطة الإنمائية. 								نقاء الهواء (14.2)	الأداء البيئي	الهيئة	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة خمس محطات لرصد ومتابعة جودة الهواء بمنطقة الشعيبة	
 انخفاض نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى ضمن الحدود الآمنة. تحسن الصحة العامة للمجتمع. 								(14.2)	(14)	العامة البيئة	مراقبة الملوثات المنبعثة من المصادر الثابتة والمتحركة وتحسين جودة الهواء	2

2,031,600	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
629,260	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات

برنامج تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات

تحليل الفجوات

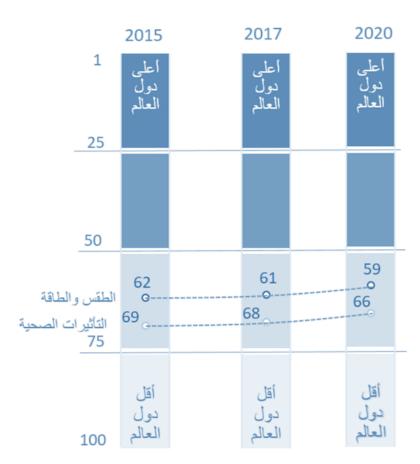
تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر التأثيرات الصحية ضمن دليل الأداء البيئي من المركز 71 عام 2014 إلى المركز 125 عام 2016 بترتيب نسبي $(69)^7$ ، بينما تحسن مؤشر الطقس والطاقة من المركز 129 عام 2014 الى 111 عام 2016 بترتيب نسبي 62%. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه هذا البرنامج في الآتي:

- تزايد كمية المخلفات الصلبة (إنشائية وسكانية) وكذلك المخلفات السائلة نتيجة الزيادة السكانية والتوسع العمراني.
 - زبادة حجم المخلفات الواردة إلى مواقع الردم عن تلك التي يتم إعادة تدوبرها.
- تمثل طريقة التخلص من الإطارات التالفة تحدياً بيئياً، وذلك لعدم توافر المعايير البيئية اللازمة.
- عدم مناسبة مواقع مدافن النفايات الصلبة، حيث أنها غير بعيدة بدرجة مناسبة عن المناطق السكنية للمواطنين.
 - ضعف عمليات تدوير المخلفات والنفايات بأنواعها المختلفة.

أهم السياسات

- تطوير نظام آمن لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة، بما يضمن الحد من مستويات التلوث الناتج عن التعامل مع المخلفات بالطرق التقليدية.
- تشجيع عمليات إعادة تدوير المخلفات، من خلال توفير كافة الاستشارات العلمية وتقديم
 الحوافز للمستثمرين للقيام بأنشطة إعادة التدوير.

المستهدفات والمؤشرات



⁷ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

برنامج تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/2	019 – 20	016/2015	مائية الثانية	الخطة الإن	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدئيل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>	·				,
1. تحسين الترتيب النسبي								التأثيرات الصحية				
لدولة الكويت في مؤشر								(14.1)			برنامج إدارة النفايات البلدية الصلبة	
الطقس والطاقة من								نقاء الهواء (14.2)		بلدية الكوي	(البنك الدولي)	1
62% عام 2014 إلى											(= - /	
59%، بنهاية الخطة												
الإنمائية.								التأثيرات الصحية	الأداء البيئي			
2. الحد من مستويات								(14.1)	(14)			
التلوث الناتج عن										هيئة مشروعات الشراكة		2
التعامل مع المخلفات										بين القطاعين العام	معالجة النفايات البلدية الصلبة –موقع كبد	
بالطرق التقليدية.										والخاص		
3. تحسن الصحة العامة												
للمجتمع.												

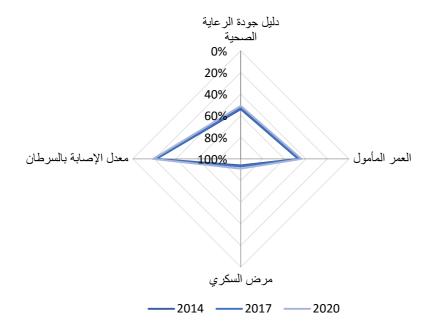
230,520,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
100,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
2	عدد الجهات



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION رعاية صحية عالية الجودة

أما برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية، يستهدف تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر السكري من 94% عام 2014 إلى 91% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال تزايد الوعي الصحي بمخاطر الأمراض المزمنة، وتحسين جودة حياة المواطنين مما سينعكس إيجابيا على زيادة وكفاءة الإنتاجية. في حين يستهدف برنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات العامة، تقليل فترات الانتظار بالمستشفيات، ورفع مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية التخصصية، وتقليل حالات الإيغاد للخارج.

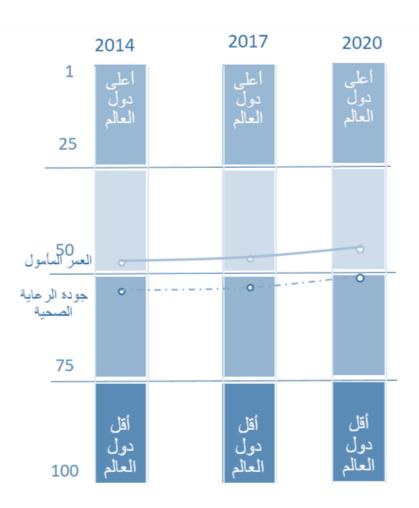
مستهدفات دليل ومؤشرات ركيزة رعاية صحية عالية الجودة



تتطلب ركيزة رعاية صحية عالية الجودة توفير نموذج متكامل من الخدمات الصحية بشكل فاعل يفرض على القطاع الصحي في دولة الكويت إحداث نقلة نوعية في نظام الرعاية الصحية، بحيث يضمن سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة، في الوقت والمكان المناسبين، وعلى يد فريق عمل مناسب.

ولذا اهتمت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015–2016/2019) بضرورة تحقيق الطموح المتمثل في رعاية صحية عالية الجودة، وذلك من خلال تطبيق المعايير العالمية للجودة في جميع الخدمات والمرافق الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص، والتركيز على الرعاية الوقائية لمعالجة الآثار السلبية ومقاومة الأمراض المزمنة غير المعدية والأمراض الوراثية بجانب الأمراض المعدية، حيث أن نظام الرعاية الصحية القائم لا يلعب دوراً كافياً في مجال الوقاية والتصدي للأمراض المزمنة باعتبارها أولوية تتموية. وتقليل فترات الانتظار بالمستشفيات من خلال زيادة السعة السريرية للمستشفيات العامة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، خاصة في مجال الأمراض المزمنة غير المعدية.

وفي ضوء ذلك، اشتمات ركيزة رعاية صحية عالية الجودة على عدد (3) برامج اشتمات على عدد (22) مشروع تتموي بهدف توفير رعاية صحية عالية الجودة، حيث يستهدف برنامج جودة الخدمات الصحية، تحسين نسبة ترتيب الكويت في دليل جودة الرعاية الصحية من 54% عام 2014 إلى 51% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال تطبيق نظام الاعتراف الدولي بجودة خدمات الرعاية الصحية.



تحليل الفجوات

حصلت دولة الكويت على ترتيب نسبى (54%)8 في دليل جودة الرعاية الصحية عام 2014، وهذه النسبة ما زالت دون الطموح على الرغم من ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية، كما بلغ الترتيب النسبي لمؤشر العمر المأمول 47% عام 2014، وذلك نتيجة الآتي:

- عدم توافق جودة خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص مع المعايير العالمية.
- عدم وجود استراتيجية شمولية للنهوض بالخدمة الصحية تتضمن اقتصاديات الصحة وآليات لحل التكلفة المتصاعدة.
- استحواذ الباب الأول (الرواتب) من ميزانية الصحة على النصيب الأكبر من الاعتمادات على حساب الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية.

- تطبيق نظام الاعتراف الدولي بجودة خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص، وتطبيق معايير سلامة المرضى وحقوقهم.
 - تشجيع الممارسات الصحية كالرباضة والغذاء الصحى والفحص المبكر والدوري.
- دعم جهود تعزيز الصحة المهنية، ومكافحة حوادث الطرق والسلوكيات الضارة بالصحة.
- تطوير تقنية المعلومات من أجل تعزيز الكفاءة في مجمل النظام الصحي، وانشاء نظام المعلومات الصحي الوطني.
- ضرورة أخذ مؤشر يعكس أراء المرضى والمتعاملين مع الخدمات الصحية، بحيث يتم قياس جودة الخدمات من وجهة نظرهم.

⁸ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	202	0/2019 – 2	بة 016/2015	ة الإنمائية الثاني	الخطأ	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
1.تحسين الترتيب النسبي لدولة											مشروع جودة الخدمة	1
الكويت في دليل جودة الرعاية الصحية من 54% عام 2014 إلى											الصحية	
الصحية من 7034 عام 2014 إلى 51 \$											البرنامج الوطني للاعتراف	
2.تحسين المستوى الصحي للمجتمع.								**	جودة		بجودة الخدمات في	2
3.خلق البيئة الآمنة للمحافظة على								العمر	الرعاية	وزارة	المؤسسات الصحية	
سلامة متلقي الخدمة الصحية.								المأمول	الصحية	الصحة	تطوير خدمات الصحة	2
4. الحد من الأخطاء الطبية.								(15.2)			المهنية	3
5. تخفيف العبء على الميزانية العامة									(15)			
للدولة نتيجة تقليل حالات الإيفاد											مشروع تفعیل دور	
للعلاج بالخارج.											المعلومات الصحية	4
6. توفير فرص عمل بمستشفيات											المعلومات الصحيه	
القطاعين الحكومي والخاص.												

122,701,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
15,122,406	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات

برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية

تحليل الفجوات

تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر مرض السكري من المركز (205) عام 2013 إلى المركز (207) عام 2014 من بين (220) دولة بترتيب نسبي بلغ (94%) 9 ، كما بلغ الترتيب النسبي لمعدل الإصابة بمرض السرطان 22% عام 2014. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية فيما يلي:

- العبء المتزايد للإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية، حيث ما زالت معدلات انتشار هذه الأمراض من بين أعلى المعدلات في العالم، وفي مقدمتها أمراض السمنة والسكري وضغط الدم وأمراض القلب.
- ارتفاع معدل الوفيات المسجلة بين الكويتيين أكثر منها بين غير الكويتيين نتيجة الإصابة بهذه الأمراض المزمنة غير المعدية.
 - ضعف فاعلية برامج الوقاية والحد من الإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية.

أهم السياسات

- إعادة هيكلة النظام الصحي، بهدف التركيز على الرعاية الوقائية لمعالجة الآثار السلبية ومقاومة الأمراض المزمنة غير المعدية والأمراض الوراثية بجانب الأمراض المعدية.
 - تشجيع الممارسات الصحية كالرياضة والغذاء الصحي والفحص المبكر والدوري.
 - تعزيز برامج الرياضة للجميع، من خلال نشر التوعية بأهمية الرياضة.
 - دعم النشاط الرياضي في المؤسسات التعليمية.
- تطوير التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية، وتنظيم حملات لتعزيز الوعي العام تستهدف المشكلات الصحية العامة الملحة الناجمة عن السلوكيات غير الصحيحة (السمنة، وداء السكري، ضغط الدم، التدخين)

المستهدفات والمؤشرات



⁹ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)



برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020	/2019 – 20	016/2015	الإنمائية الثاني	الخطة	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
1. تزايد الوعي الصحي بمخاطر								مرض السكري			الوقاية والتصدي للأمراض	
الأمراض المزمنة.								· ·			المزمنة غير السارية	
2. خفض معدل الوفاة بالأمراض								(15.1)			المرمدة غير السارية	1
المزمنة غير المعدية.								معدل الإصابة		وزارة		
3. تحسين الترتيب النسبى لدولة								بالسرطان (15.3)		الصحة		
الكويت في مؤشر السكري من									جودة		مشروع تطوير الخدمات	
94% عام 2014 إلى 91%									_		الصحية لطلبة المدارس	2
في نهاية الخطة الإنمائية.									الرعاية		المستيد مسبد المدارس	
4. تتشئة جيل يتمتع بالصحة								مرض السكري	الصحية			
والنشاط.								(15.1)	(15)		مبادرة المدن الصحية	3
5. تحسين جودة حياة المواطنين								العمر المأمول		الهيئة	تشجيع وتحفيز ممارسة	
مما سينعكس إيجابيا على زيادة								(15.2)		العامة	الرياضة في المجتمع	4
وكفاءة الإنتاجية.												
6. خفض التكلفة المتزايدة لعلاج										للرياضة	دعم رياضة المدارس	5
الأمراض المزمنة.											والمعاهد والجامعات	3

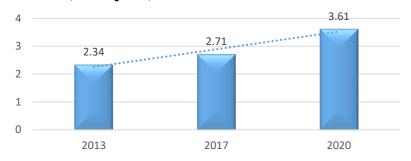
12,736,950	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
2,446,500	التكلفة التقديرية 2018/2017
2	عدد الجهات

عدد الأسرة المستهدفة بالمستشفيات الحكومية والخاصة



المصدر: وزارة الصحة

معدل سرير لكل ألف نسمة من السكان (حكومي وخاص)



المصدر: وزارة الصحة

تحليل الفجوات

تتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات العامة فيما يلي:

- عدم تناسب القدرة الاستيعابية للمستشفيات العامة مع عدد السكان، نتيجة تفاوت التركيز
 السكاني بين المناطق الصحية.
- طول فترات الانتظار في المستشفيات العامة، وذلك نتيجة عدم تناسب القدرة الاستيعابية للمستشفيات العامة مع عدد السكان.
- انخفاض كفاءة استخدام الأسرة بالمستشفيات الحكومية، حيث شهدت انخفاضا في مؤشرات معدل شغل الأسرة، ومعدل دوران السرير، في حين ارتفعت فترة فراغ السرير، ومتوسط مدة الإقامة، على الرغم من ارتفاع عدد الأسرة الثابتة.

- تطبيق التوزيع الجغرافي الأمثل للمرافق الصحية العامة والخاصة لتحقيق مزيداً من التقارب في تحسين المستويات الصحية لسكان كل منطقة صحية.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت الصحية بمساهمة فعالة من القطاع الخاص لتتوافق مع الزيادة السكانية.
- استحداث خدمات ووحدات علاجية جديدة لتلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمة الصحية.
 - الاستمرار في إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية القائمة.



برنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات العامة

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020	/2019 – 20	016/2015	لإنمائية الثانية	الخطة ا	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م	
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>						
1.تقليـل فترات											مباني جديدة بمستشفى الفروانية	1	
الانــــــظـــار											مبنی جدید بمستشفی ابن سینا	2	
بالمستشفيات.											مبنى جديد بمستشفى العدان	3	
2.رفع مســـتوي										وزارة الصحة	مبنى جديد بمستشفى الامراض		
جودة خدمات											وزارة الصحة	السارية	4
الرعاية الصحية									دلیل			مستشفى الأميري	5
التخصصية.								الإنفاق على الصحة	دىيى الإنفاق				
3. تقليل حالات								العامة	الحكومي		مستشفى الصباح الجديد	6	
الايفاد للخارج.								(4.2)	(4)		تصميم مستشفى الطب الطبيعي	7	
4.توفير فرص								العمر المأمول	جودة		تصميم مستشفى مدينة صباح		
عمل للعمالة								(15.2)	الرعاية		الأحمد	8	
الوطنية.									الصحية		مستشفى الولادة الجديد	9	
									(15)	وزارة الأشغال	مستشفى الأطفال	10	
										3			
											مستشفى الشرطة	11	
										المؤسسة العامة	مدينة الكويت الطبية	12	
										للتأمينات الاجتماعية		12	
								الإنفاق على الصحة العامة		وزارة الصحة			
								العامه (4.2)			مبنى جديد بمركز الكويت	13	
								معدل الإصابة بالسرطان			للسرطان		
								(15.3)					

2,217,522,500	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
377,846,862	التكلفة التقديرية 2018/2017
3	عدد الجهات



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION رأس مال بشري إبداعي



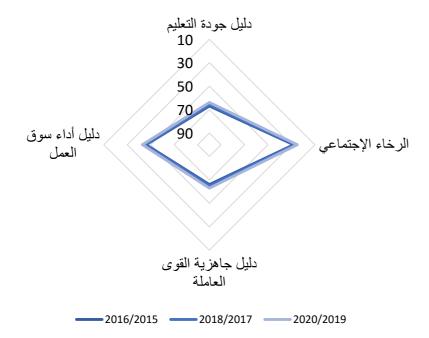
شهد العالم تغيرات واسعة وجذرية في غاية الأهمية تمثلت في الثورة المعرفية والمعلوماتية في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية مما عجل بالتحول من الاقتصاد المادي إلى اقتصاد المعرفة، وأصبحت المعرفة عنصرا هاماً من عناصر الإنتاج، ولذا يجب إداراتها بهدف تنمية الابداع والابتكار من خلالها، ولا يتأتى ذلك إلا من وجود عنصر مهم ألا وهو العنصر البشري الذي يعد الركيزة الأساسية في إطار اقتصاد المعرفة، حيث أن الاستراتيجية التنافسية العالمية مبنية على العقول البشرية المفكرة والمبدعة.

ولذا اهتمت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2016/2015–2020/2019) بجودة التعليم والتدريب، ذلك لأن التنافسية العالمية تتطلب توفير رصيد من العمالة ذوي المستوى التعليمي المرتفع والمهارات على النحو الذي يمكنهم رفع القدرة الابتكارية للاقتصاد الكويتي، وكذلك تحسين كفاءة سوق العمل باعتباره شرطا مهما لتأمين توزيع شرائح قوة العمل بأفضل السبل بين مختلف مجالات التنمية، وتعزيز الأمن والسلامة بهدف حماية الأرواح والممتلكات من المخاطر المحيطة، فضلاً عن توفير العدالة والمساواة أمام القانون في المجتمع، وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع بهدف تنمية المواطن الكويتي وتطويره، وجعله منتجاً اجتماعياً واقتصادياً.

وفي ضوء ذلك، اشتمات ركيزة رأس مال بشري إبداعي على عدد (8) برنامج تشمل حزم من المشروعات تبلغ عددها (40) مشروع تتموي بهدف إعداد رأس مال بشري إبداعي، حيث يستهدف برنامج جودة التعليم، تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل جودة التعليم من 67% عام 2016/2015 إلى 64% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال تحسين مستوى جودة مخرجات التعليم، وتمكين الطلبة الكويتيين من المنافسة على المستويات الدولية. بينما يستهدف برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي، تحسين الترتيب النسبي في نسبة مؤشر ذوي التعليم العالي ضمن دليل جودة التعليم من 57% عام 2016/2015

في حين يستهدف برنامج إصلاح اختلالات سوق العمل، تحسين الترتيب النسبي في دليل أداء سوق العمل من 46% عام 2016/2015 إلى 43% بنهاية الخطة الإنمائية، وتحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل جاهزية القوى العاملة من 66% عام 2016/2015 إلى 63% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال الحد من مشاكل العمالة الهامشية، ورفع إنتاجية العمالة في الدولة وفقاً للمستويات الدولية، وزيادة فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص.

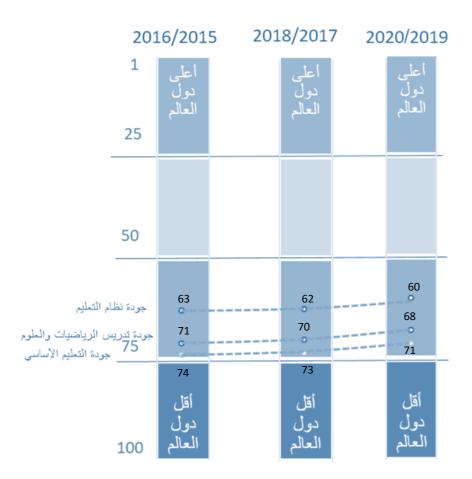
مستهدفات أدلة ركيزة رأس مال بشري إبداعي



أما برنامج السلامة المرورية يستهدف تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر الأمن والسلامة من 25% عام 2015 إلى 22% بنهاية الخطة الإنمائية، مما يساهم في انخفاض معدل الحوادث والوفيات المرورية وزيادة الشعور بالأمن والأمان.

أما برنامج رعاية ودمج ذوي الإعاقة، خفض نسبة الإعاقة بالمجتمع، ودمج الطلاب ذوي الإعاقة في النظام التعليمي وسوق العمل. في حين يستهدف برنامج تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين من خلال الاهتمام بالمسنين وتقديم رعاية أفضل لهم. أما برنامج تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع يستهدف تحسين الترتيب النسبي للكويت في مؤشر رأس المال الاجتماعي من 37% عام 2015 إلى 34% بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال الحد من ظاهرة العنف في المجتمع وخاصة العنف الأسري. وأخيراً يستهدف برنامج رعاية وتمكين الشباب، شغل أوقات فراغ الشباب بصورة إيجابية.





تحليل الفحوات

حصلت دولة الكوبت في دليل جودة التعليم على ترتيب نسبي (67%)10 ضمن تصنيف 140 دولة عام 2016/2015، وذلك على الرغم من تحسن ترتيب مؤشرات الدليل، جودة التعليم الأساسي من المركز (104) 2015/2014 إلى (103) عام 2016/2015، وجودة تدريس الرباضيات والعلوم من (102) إلى (99)، وجودة نظام التعليم من المركز (105) إلى (88)، وذلك نتيجة:

- عدم اتساق المناهج الدراسية مع المعايير الدولية، وضعف كفاءة المعلم.
- ضعف التوجه نحو التخصصات العلمية باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو والتنافسية العالمية.
 - ضعف ارتباط مخرجات التعليم العالى باحتياجات سوق العمل.
- ارتفاع هيكل الإنفاق على التعليم الحكومي، فضلاً عن التحيز للإنفاق على الرواتب، مع ضعف الإنفاق على الأنشطة الأساسية للتعليم، مثل تطوير المناهج، تطوير طرق التدريس، تطوير المعلم، تحسين مناخ التعليم، والأنشطة التعليمية.

- تحقيق مراتب متقدمة في العملية التعليمية، من خلال تطوير المناهج وتطبيق اختبارات القياس المحلية والدولية، واختبارات قياس جودة التحصيل وتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على كافة المدارس.
- إعداد وتأهيل وتدربب الكوادر الوطنية للالتحاق بمهنة التدريس (نظام الرخصة المهنية)، وبما يتوافق مع المعايير العالمية للمدرس.
 - زبادة كفاءة الإدارة المدرسية والتربوية واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.
- التوسع النسبي في عدد المقبولين والخربجين من التخصصات العلمية والمهنية المطلوبة في سوق العمل الكويتي.

¹⁰ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020)/2019 – 20	016/2015	الإنمائية الثانية	الخطة ا	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	
ادير اسموي	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>	الموسوب	التليل	اعتقووت	المسروحات	٢
1. تحسين الترتيب النسبي								جودة التعليم (17.1)				
لدولة الكويت في دليل جودة التعليم من 67%								الأساسي			N	
عـــام 2016/2015								جودة نظام التعليم(17.2)		وزارة	المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم	1
إلى 64% بنهاية الخطة الإنمائية								جودة تدريس الرياضيات		التربية	التعليم	
2. تحسين مستوى جودة								(17.3) والعلوم	ج ودة			
مخرجات التعليم. 3. تمكين الطلبة الكويتيين									التعليم (1.7)			
من المنافسة على									(17)	المركز		
المستويات الدولية.								جودة نظام التعليم(17.2)		الوطني	الاختبارات الوطنية للقبول	$\begin{vmatrix} 2 \end{vmatrix}$
4. زيادة إقبال الطلاب على التخصيصات										لتطوير	الجامعي	
العلمية.										التعليم		

186,561,561	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
38,022,551	التكلفة التقديرية 2018/2017
2	عدد الجهات







تحليل الفجوات

يواجه برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالى بعض التحديات، أهمها:

- تراجع تريب الكويت في مؤشر نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي من المركز (67)
 عام 2015/2014 إلى المركز (80) بترتيب نسبي بلغ (57%) من بين(140) دولة
 عام 2016/2015.
 - زيادة أعداد المقيدين عن الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالى.
 - التوزيع الجغرافي غير المتوازن لمؤسسات التعليم العالي.

أهم السياسات

• زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ومراعاة التوزيع الجغرافي المتوازن لتلك المؤسسات.

برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	ية الخطة الإنمائية الثانية 2020/2019 - 2016/2015 2020/2019 2019/2018 2018/2017 2017/2016 2016/2015						المؤشرات	الدليل	الجهة	المشروعات	٩
1. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر ذوي التعليم العالي ضمن دليل جودة التعليم من 57% عام 2014 إلى الإنمائية. 2014 إلى ذوي التعليم العالي. 2. ارتفاع نسبة مخرجات ذوي التعليم العالي. 3. توفير مناخ أكاديمي واعد للأجيال القادمة. 4. تحسين جودة مخرجات التعليم العالي. 5. توفير فرص عمل للعمالة الوطنية.								نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي (15.3)	جاهزية القوى العاملة (15)	جامعة الكويت	مدينة صباح السالم الجامعية	1

2,731,139,300	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
355,900,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات



		2016	2017	2020	
	1	أعلى دول العالم	أعلى دول العالم	أعلى دول العالم	
	25	العالم	العالم	العالم	
	50		56	54	
ى الاحتفاظ بالكفاءات ريب العاملين		57	 59	 57	
	75	00	70	 - 77	
حلى لخدمات البحث يب المتخصصة	التوفر الم والتدر	ــــــ 80 أقل دول	 - 79 ـ . أقل دو ل	أقل دول	
	100	العالم	دول العالم	العّالم	

تحليل الفجوات

حصلت دولة الكويت في دليل أداء سوق العمل، على ترتيب نسبي بلغ (46%) من بين (140) دولة عام 2016/2015، وذلك نتيجة تراجع ترتيب مؤشر القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات من المركز (69) عام 2015/2014 إلى المركز (80) عام 25016/2015، وحصلت في جاهزية القوي العاملة على ترتيب نسبي بلغ 66% وذلك نتيجة تراجع مؤشر التوفر المحلي لخدمات البحث والتدريب المتخصصة من المركز 100 عام 2015/2014 إلى المركز 112 عام 2016/2015. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج إصلاح اختلالات سوق العمل في:

- اختلالات المكون الكويتي في سوق العمل مما أدى إلى اختلال التركيبة السكانية.
- تركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي، فضلاً عن الهجرة العكسية للعمالة الوطنية من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي.
- عدم مواكبة مخرجات النظام التعليمي في الدولة لاحتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والتكنولوجية.
- ضعف كفاءة منظومة التدريب، وذلك نتيجة عدم وجود استراتيجية واضحة لتنمية القوى البشرية الوطنية في القطاعين العام والخاص.

- رفع نسبة قوة العمل الكوبتية إلى إجمالي قوة العمل.
- السيطرة على تضخم قوة العمل في القطاع الحكومي.
- تطبيق منظومة المؤهلات المهنية لضمان رفع مستوى إنتاجية العمالة.
 - دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية.
- وضع خطة استراتيجية للتدريب في دولة الكويت تتضمن منهجية واضحة لأنواع التدريب والفئات المستهدفة، مع قياس الأثر التدريبي في المؤسسات المستفيدة، وربط التدريب بالإنتاجية والتقييم.
 - التركيز على تطوير المهارات الفنية والتكنولوجية.

الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل) 11



الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة		ية الخطة الإنمائية الثانية 2020/2019 – 2016/2015					المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
1. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليلي أداء سوق العمل، وجاهزية	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>	القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات (6.2)	أداء سوق العمل (6)	الهيئة العامة للقوى	منظومة المؤهلات المهنية	1
القوي العاملة من 46%، 66%عام 2016/2015 إلى 43%، 63% على الترتيب بنهاية الخطة								ريادة الأعمال والفرص (21.2)	الرخاء الاجتماعي (21)	برنامج إعادة هيكلة	تغيير ثقافة المواطن الكويتي تجاه العمل في القطاع الخاص	2
الإنمائية. 2. الحد من مشاكل العمالة الهامشية.								التوفر المحلي لخدمات البحث		القوى العاملة والجهاز النتفيذي للدولة	مشروع استراتيجية تنمية القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص. الخاص. إنشاء مركز تنمية العمالة	3
 مد سوق العمل بالعمالة ذات الكفاءة العالية. رفع إنتاجية العمالة في الدولة وفقاً للمستويات الدولية. 								والتدريب المتخصصة (16.1) درجة تدريب	جاهزية القوى العاملة (16)	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	الوطنية تأسيس مركز المهارات المهنية	5
 زيادة فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص. 								العاملين (16.2)		والتدريب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	تنمية المهارات الحرفية والاقتصادية للمرأة الكويتية	6

23,110,790	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
3,677,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
4	عدد الجهات

برنامج السلامة المرورية

تحليل الفجوات

تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر الأمن والسلامة (ضمن دليل الرخاء الاجتماعي) من المركز (34) عام 2010 إلى المركز (35) عام 2015، بترتيب نسبي بلغ (25%) من 12 من (142) دولة.

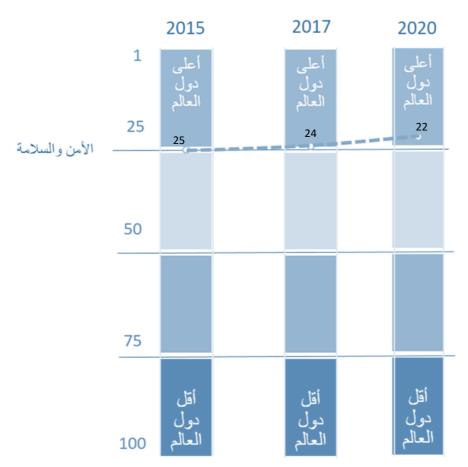
وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج السلامة المرورية فيما يلي:

- تزايد عدد الحوادث المرورية والوفيات نتيجة تفاقم ظاهرة الازدحام المروري بمعدلات عالية ومطردة وتأثيرها السلبي على التنمية والمجتمع.
- يرجع سبب تفاقم ظاهرة الازدحام المروري والاختناقات في الطرق إلى أن الطاقة الاستيعابية للطرق الحالية لا تتوافق مع الزيادة في أعداد المركبات، بالإضافة إلى وجود الطرق السريعة بالمناطق المزدحمة، وانحسار استخدام وسائل النقل العام، وعدم الوعي المروري لدى مستخدمي المركبات.

أهم السياسات

- تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل (2020/2010)، وتحديث الأنظمة المرورية واستخدام تقنيات الأنظمة الذكية في الطرق وتأمين سلامتها، ونشر التوعية والتثقيف بالسلامة المرورية بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- الحد من تدهور الكثافة المرورية الحالية، بتثبيت عدد السيارات إلى أطوال الطرق خلال أمد الخطة الإنمائية، مع تقديم الحوافز لاستخدام وسائل النقل الجماعي باستخدام الحافلات والمترو.

المستهدفات والمؤشرات

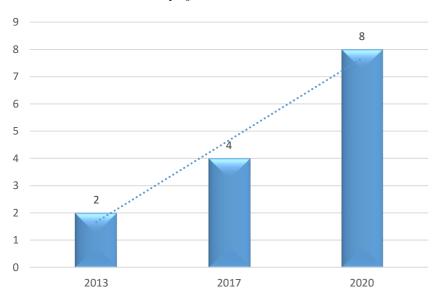


¹² الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020	ئية الخطة الإنمائية الثانية 2020/2019 - 2016/2015 ئية الخطة الإنمائية الثانية 2020/2015 - 2020/2019					المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	**					
1. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر الأمن والسلامة من 25% عام 2015 إلى 22% بنهاية الخطة الإنمائية. 2. زيادة الشعور بالأمن والأمان. 3. انخفاض معدل الحوادث والوفيات المرورية. 4. تخفيف العبء عن ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع تكلفة علاج إصابات الحوادث المرورية.								الأمن والسلامة (21.3)	الرخاء الاجتماعي (21)	وزارة الداخلية	إعداد وتتفيذ استراتيجية مرورية وطنية شاملة طويلة المدى	1

10,200,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
620,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات

عدد الورش المحمية لذوي الإعاقة



المصدر: الهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة

تحليل الفجوات

تتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج رعاية ودمج ذوي الإعاقة فيما يلي:

- تزايد عدد ذوي الإعاقة نتيجة ضعف فاعلية برامج الوقاية والحد من الإعاقات وضعف برامج الارتقاء بهم علمياً وفكرباً واجتماعياً.
 - عدم مناسبة تصميم مبانى بعض الجهات الحكومية والخاصة لحركة ذوي الإعاقة.
- ضعف عملية الدمج المجتمعي لذوي الإعاقة في نظام التعليم أو في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص.

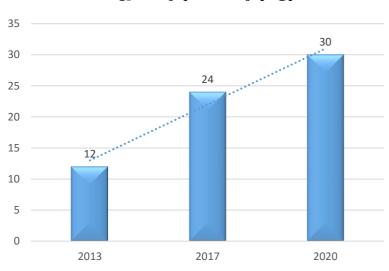
- رعاية ذوي الإعاقة وحماية مصالحهم، من خلال وضع نظام متكامل لحماية المجتمع من نمو الإعاقات.
- زيادة وعي ذوي الإعاقة بحقوقهم والفرص المتاحة لهم وتطوير مشاركتهم في مجال أنشطة رفع الوعى المجتمعي.
- وضع نظام شامل للدمج المجتمعي لذوي الإعاقة، يقوم على مبدأ عدم التمييز ضد المعاق. من خلال الدمج في سوق العمل، والدمج في النظام التعليمي وزيادة فرص ذوى الإعاقة، من خلال فرص التدريب المناسبة، والدمج الثقافي والفني والترفيهي والرياضى.



الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة		2020/2019 -	نية 2016/2015	الخطة الإنمائية الثا		الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	۴
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>			~		
1. رفع مســـتوی											الوقاية من الإعاقة والحد منها	1
الوعي بطرق الوقاية من											التوسع في خدمات التدخل المبكر للأطفال المعاقين	2
الأمراض المسببة للإعاقة.											ين وضع مواصفات عامة لتصميم المباني بقياسات مناسبة لحركة المعاقين	3
2. انخفاض نسبة الإعساقسة									جودة	به الرعاد الرعاد الرعاد الرعاد الرعاد الرعاد الرعاد الرعاد الصد	برنامج الورش المحمية للإعاقات الذهنية والبسيطة والمتوسطة والمزدوجة	4
بالمجتمع.								العمر المأمول (15.2)	الرعاية الصحية (15)		إنشاء مركز التميز الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة من الفئة الثانية (شركة غير ربحية)	5
حالات الإعاقة الناتجة عن الأمراض المؤدية									,		إنشاء المركز الوطني لتشخيص وقياس الإعاقة (شركة غير ربحية)	6
الامراض المودية إلـــى إعــاقــات شديدة.											إنشاء المراكز والمدارس الوقفية لذوي الإعاقة (مركز تخصصي ومدرستين لذوي الإعاقة)	7
سديده. 4. دمج الطلاب ذوي الإعاقة في النظام										الهيئة العامة للرياضة	النادي الكويتي الرياضي للمعاقين	8
_								رأس المال الاجتماعي (21.1)	الرخاء الاجتماعي (21)	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة	تحديث وتطوير ورش التأهيل المهني	9

57,171,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
6,009,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
2	عدد الجهات

عدد فرق الرعاية المتنقلة لرعاية المسنين



المصدر: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

تحليل الفجوات

تتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين فيما يلي:

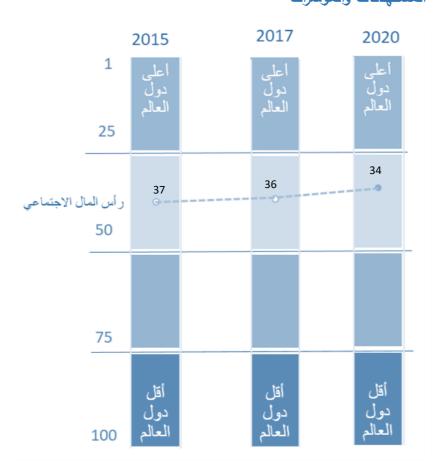
- عدم وجود استراتيجية لرعاية المسنين تستهدف وضع رؤية طويلة المدى لرعاية كبار
 السن ومقابلة متطلبات مرحلة الشيخوخة الصحية والاجتماعية والنفسية.
- ضعف قدرة أنظمة رعاية المسنين على استيعاب المسنين في برامجها وأنشطتها وتحقيق الدمج المجتمعي لهم.
- قصور الإمكانيات البشرية والكوادر المتخصصة في التعامل مع كبار السن، ومرحلة الشيخوخة.

أهم السياسات

• تطوير الخدمات المتخصصة للمسنين وتوسيع أهدافها من خلال التوسع في نظام الخدمة المتنقلة للمسنين، وتشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في تنفيذ مشروعات الرعاية الشاملة للمسنين، وتشجيع وتأهيل الكوادر المتخصصة في تلك المجالات، وتأهيل القائمين على رعاية كبار السن.

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/2019	0/2019 – 20 2019/2018	2018/2017	الإنمائية الثانيا 2017/2016	الخطة 2016/2015	الخطة الإنمائية الأولى حر	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
 ارتفاع العمر المأمول للمسنين. الاهتمام بالمسنين وتقديم أفضل رعاية لهم. تحقيق الدمج الاجتماعي للمسنين. 								العمر المأمول (15.2)	جودة الرعاية الصحية (15)	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	التوسع في خدمات رعاية المسنين وحدة رعاية المسنين	1
									(=0)		مبنى وحدة رعاية المسنين بمنطقة حولي	3

6,129,576	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
2,955,152	التكلفة التقديرية 2018/2017
1	عدد الجهات



تحليل الفجوات

شهد ترتيب دولة الكويت تحسناً في مؤشر رأس المال الاجتماعي ضمن دليل الرخاء الاجتماعي من المرتبة (62) عام 2014 إلى (52) عام 2015 بترتيب نسبي بلغ (37%) من عدد (142) دولة، إلا أن هذه النسبة ما زالت دون الطموح وذلك نتيجة الآتى:

- ضعف فاعلية برامج تعزيز منظومة القيم وترسيخ المواطنة الإيجابية.
- ضعف ثقافة العمل التطوعي في المجتمع الكويتي خاصة بين الشباب.
- تواضع كفاءة شبكة الأمان الاجتماعي في تمكين الفئات الأقل دخلاً نحو الاستقلال المادي عن المساعدات.

- تطوير آليات شبكة الأمان الاجتماعي بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي.
- تطوير نظام المساعدات الاجتماعية، وتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على فرص اكتساب الدخل.
- تعزيز منظومة القيم في المجتمع، من خلال نشر القيم الإيجابية المساندة لرؤية الدولة وأهدافها الاستراتيجية.
- ترسيخ ممارسات المواطنة الإيجابية المسؤولة والهوية الوطنية بأساليب مبتكرة ومتنوعة.
- التوعية بأهمية العمل التطوعي في المجتمع، وتوسيع أطر المشاركة الشعبة في الأعمال المجتمعة المختلفة.

¹³ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

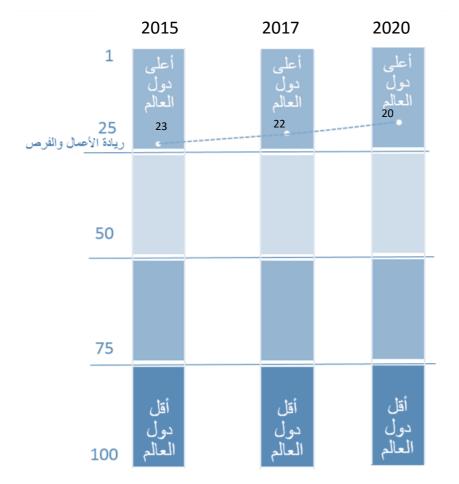
الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/	2019 – 20	2018/2017	لإنمائية الثانية 2017/2016	الخطة ا	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	۴
1. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر رأس المال الاجتماعي من 37% عام 2015 إلى 34% بنهاية الخطة الإنمائية.										وزارة الدولة لشئون الشداب	تعزيز العمل التطوعي بين الشباب (أليادينا)	1
2. زيادة عدد المتطوعين الشباب. 3. ترسيخ مفهوم المواطنة داخل المجتمع الكوي.								رأس المال الاجتماعي (21.1)	الرخاء الاجتماعي (21)	الهيئة العامة الشياب	برنامج تعزيز المواطنة والوحدة الوطنية للشباب الكويتي	2
4. تحويل متلقى المساعدات الاجتماعية من القادرين على العمل إلى منتجين.										وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	شبكة الأمان الاجتماعي	3

3,042,000	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
800,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
3	عدد الجهات



برنامج رعاية وتمكين الشباب

المستهدفات والمؤشرات



تحليل الفجوات

شهد ترتيب دولة الكويت تحسناً في مؤشر ريادة الأعمال والفرص من المركز (35) عام 2014 إلى المركز (33) عام 2015 بترتيب نسبي بلغ $(23\%)^{14}$ من 142 دولة. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج رعاية وتمكين الشباب في الآتي:

- تركز قوة العمل الوطنية من الشباب في القطاع الحكومي وعزوفه عن العمل في القطاع الخاص.
- تزايد ظاهرة العنف بين الشباب، بسبب ضعف برامج استثمار وقت الفراغ لدى الشباب الكوبتي.
- النقص الكمي والنوعي للمرافق الشبابية والترفيهية، وتقليدية الأنشطة ومحدودية أعداد المشاركين فيها.
 - خطر تعاطى الشباب للمخدرات لا يزال ماثلاً وبحاجة إلى حلول أكثر فاعلية.

- تطوير دور مراكز الشباب (للجنسين) وتحديثها وانفتاحها على المجتمع، من خلال تحويلها إلى مراكز مجتمعية (عائلية).
 - الاستثمار الفعال لأوقات فراغ الشباب.
- دعم جهود تمكين الشباب الكويتي في المجتمع وتوسيع دوره الاجتماعي وتشجيع مبادراته وتحفيزه.
- تعزيز دور ريادة الأعمال بين الشباب، من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال، ودعم مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - دعم برامج التوعية بمخاطر المخدرات والمسكرات والمنشطات والعنف بأشكاله.
- تطوير المنشآت الرياضية بما يُمكن من استضافة البطولات على المستوى الدولي والأولمبي.

¹⁴ الترتيب النسبي بين دول العالم (كلما اقترب الترتيب النسبي إلى الواحد كان الأفضل)

20 35	رويد راكويت

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة		/2019 – 20	016/2015	الإنمائية الثانيا	الخطة ا	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	*					
1. تحسين الترتيب النسبي لدولة								n. £., .	الرخاء	وزارة الدولة لشئون الشباب	دعم مبادرات الشباب الكويتي (مبادراتنا)	1
الكويت في مؤشـــر ريادة الأعمال والفرص من 23%								ريادة الأعمال والفرص	الاجتماعي		رعاية ودعم المبادرين والمخترعين	
عــام 2015 إلــى 20%								(21.2)	(21)		في العلوم التطبيقية	2
بنهاية الخطة الإنمائية. 2. توفير فرص عمل للشباب								(17.1)		مركز صباح الأحمد		
في القطاع الخاص نتيجة								جودة التعليم الأساسي	جودة	للموهبة	اكتشاف ورعاية الطلبة الموهوبين (علماء	
المبادرات الشبابية خاصة في المجالات الصناعية								جودة تدريس الرياضيات	التعليم (17)	والإبداع	المستقبل)	3
والإنتاجية.								والعلوم (17.3)				
 3. زيادة عدد الشباب المتطوعين. 								رأس المال الاجتماعي	الرخاء الاجتماعي		دعم برامج تعزيز المشاركة المجتمعية للشباب	4
مصوحین. 4. خفض عدد مرتکبی جرام								(21.1)	(21)		الكويتي	4
المخدرات من الشباب.										الهيئة العامة	الاستغلال الفعال لأوقات الفراغ لدى الشباب	5
5. زيادة عدد الأبطال								مرض السكري		الشباب	التوعية حول مضار استخدام المواد المخدرة	6
الرياضيين في المنافسات								استري (15.1)	جودة الرعاية			
الدولية والأولمبية. 6. زيادة معدل استثمار القطاع								العمر	الصحية		مراكز الشباب	7
 رياده معدل استنمار الفطاع الخاص في الرياضة. 								المأمول (15.2)	(15)		مرادر السبب	,
7. زيادة العمر المأمول.								, ,				

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020	/2019 - 20 2019/2018	2018/2017	الإنمائية الثانياً 2017/2016	الخطة 2016/2015	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م	
										الهيئة العامة للشباب	مراكز الغتيات	8	
								مرض السكري (15.) العمر المأمول (15.2)	جودة الرعاية الصحية (15)	الهيئة العامة للرياضة	استكمال أندية الفتيات حفر النبوغ والتقوق الرياضي للشباب الكويتي بدعم من خبرات عالمية استكمال عدد (14) نادي رياضي مركز الشهيد فهد الأحمد لكرة اليد استكمال أندية متخصصة (البحري – سباق الهجن الرماية الصيد والفروسية السيارات والدراجات النارية وسباق الربع ميل)	11 12 13	
												برنامج متخصص حول مكافحة المنشطات والهرمونات في المجال الرياضي	
										شركة المشروعات السياحية	تطوير نادي الفحيحيل البحري	15	

392,978,960	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
65,123,030	التكلفة التقديرية 2018/2017
5	عدد الجهات

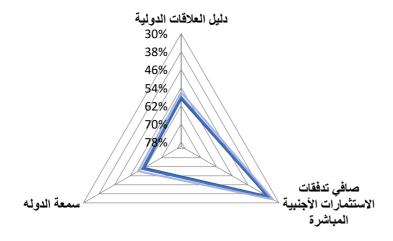


رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION مكانة دولية متميزة

على المستوى الدولي.

2014

مستهدفات أدلة ومؤشرات ركيزة مكانة دولية متميزة



-2017

2020

ولذا اهتمت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (2016/2015 - 2016/2015) بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بما يعزز مساهمة الدولة إنمائيا عالميا وإقليميا، ودعم وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتطوير الرسالة الإعلامية ونشر الصورة الحضارية لدولة الكويت.

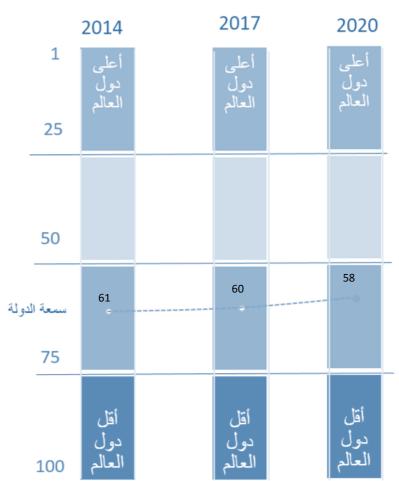
ترتكز المكانة الدولية على تحسين التواجد في المحافل والفاعليات في مجالات

مثل الدبلوماسية والثقافة بما يحقق المصالح الوطنية، ويعزز صورة دولة الكوبت

وفي ضوء ذلك، اشتملت ركيزة مكانة دولية متميزة على (2) برنامج و (13) مشروع تتموي بهدف تحقيق مكانة دولية متميزة، حيث يستهدف برنامج تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي، رفع الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل العلاقات الدولية من 59% عام 2014 إلى 56% بنهاية الخطة الإنمائية، بما يساهم في تحسين صورة دولة الكويت على المستوى الدولي. في حين يستهدف برنامج دعم الثقافة والفن والإعلام رفع مستوى الوعي الثقافي والأدبي والفني بين أفراد المجتمع، وتتشيط الدور السياحي الثقافي، وإبراز دور دولة الكويت باعتبارها مركز العمل الإنساني في العالم.







تحليل الفجوات

يعد دليل العلاقات الدولية أحد أهم هذه المؤشرات حيث تحتل دولة الكوبت ترتيب نسبي 59% عام 2014 ويعد مؤشر سمعة الدولة أحد المؤشرات المكونة لهذا الدليل، حيث بلغ ترتيبه النسبي 61% في نفس العام، الأمر الذي يتطلب زيادة دور الدبلوماسية الدولية كأحد الأمور الهامة لتعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي.

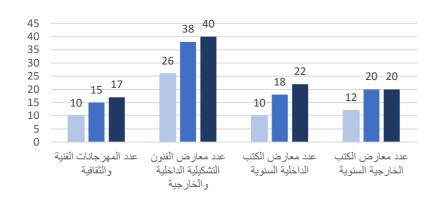
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، بما يعزز مساهمة الدولة إنمائياً؛ عالميا واقليميا ودورها في تخفيف معاناة الشعوب.
- تفعيل مشاركة الدولة في المحافل والفعاليات العالمية والإقليمية، بما يحقق المصالح الوطنية، ويعزز صورة الدولة في مجالات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتزامها بمبادئ الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.
- تتويع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز شراكة القطاع الخاص.

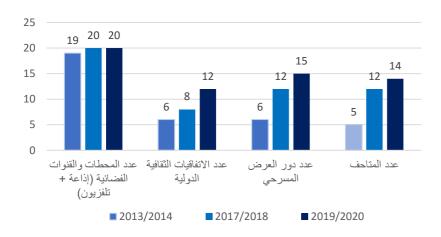


برنامج تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة الا	2020/2019	20/2019 – 2	ية 2016/2015	لة الإنمائية الثانب	الخط	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	٩
1. تحسين صورة دولة الكويت على المستوى الدولي. 2. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل العلاقات الدولية، من 55%								سمعة الدولة (20.1)	العلاقات الدولية (20)	وزارة الخارجية	تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان القعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الحسين صورة دولة الكويت كبيئة أمنة ومستقرة	2 3
التوليف من 9,50 عام 2014 إلى 55% بنهاية الخطة الإنمائية.								متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة (19.1)	صافي تنفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (19)	هيئة تشجع الاستثمار المباشر	تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية	4

4,311,225	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
765,000	التكلفة التقديرية 2018/2017
2	عدد الجهات





المصدر: وزارة الإعلام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

تحليل الفجوات

- ضعف البنية الأساسية للمرافق الثقافية بأشكالها المختلفة، خاصة دور العرض المسرحي لدعم الحركة المسرحية.
 - ضعف الإنتاج الفني بكافة أشكاله المختلفة.
- ضعف قدرات الاعلام الحكومي عن مواجهة المنافسة الإعلامية مع الإعلام الخاص.
 - الحربات الإعلامية وضرورة تنميتها وتأمينها في إطار الحفاظ على الهوية.
- ضعف دور الإعلام التنموي، خاصة ما يتعلق بتوعية المواطنين في القضايا التنموية.

- تشــجيع الإبداع الفنى والأدبى ورعاية نتاج الثقافة والفكر والفن ودعم الفنانين والموهوبين.
- إعادة بناء وترميم المرافق الثقافية بأشكالها المختلفة، ويشمل ذلك إعادة ترميم المتاحف والأماكن الأثربة، وتطوير وانشاء العديد من المتاحف التراثية والتسويق الإعلامي لها.
- تطوير الرسالة الإعلامية والتطوير التكنولوجي لوسائل البث الفضائي المرئي
- بناء جسور التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية، ونشر الصورة الحضارية الصحيحة لدولة الكوبت، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات الثقافية والفنية.
- توطيد دور الإسلام كونه ديناً إنسانياً متسامحاً، وجعل الكونت مركزاً للفكر والحوار الإسلامي المعاصر.



برنامج دعم الثقافة والفن والإعلام والتنمية

الأثر التنموي	الخطة الإنمائية الثالثة	2020/	2019 – 20	16/2015	لإنمائية الثانيا	الخطة ا	الخطة الإنمائية الأولى	المؤشرات	الدليل	الجهة المسؤولة	المشروعات	م
	44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
 رفع مستوى الوعي الثقافي والأدبي والفني بين أفراد المجتمع. 								مؤشر المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة (5.10)	دليل تطور بيئة الأعمال (5)	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية والخطط السنوية المنبثقة منها	1
 تتشيط الدور السياحي الثقافي. إبراز دور دولة الكويت باعتبارها 										المجلس الوطني للثقافة	مشروع التبادل الثقافي والفني داخل وخارج الكوييت	2
مركز العمل الإنساني في العالم.										والفنون	مشروع التنقيبات الأثرية	3
6. زيادة نسبة مشاهدي قنوات										والأداب	الموسم الثقافي السنوي لدار الآثار الإسلامية	4
تلفزيون دولة الكويت. 7. رفع مستوى الاعلان الاذاعي								سمعة الدولة	العلاقات		تعزيز قدرات التأثير الإعلامي بمشاركة القطاع الخاص	5
والتلفزيوني مما يؤدى إلى زيادة								(20.1)	الدولية (20)	وزارة الإعلام	ريط مجمع الاعلام ومحطات الارسال والمباني بشبكة الالياف الضوئية	6
دخل الإعلانات التليفزيونية											شبكة البث والأرشفة الرقمية للإذاعة	7
والاذاعية. 8. توفير فرص عمل في المجالات										وزارة الأوقاف	مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعا النادرة	8
الثقافية والفنية والإعلامية.										والشؤون الإسلامية	مبنى المركز الإسلامي للشيخ سعد العبد الله في الجهراء	9

38,078,528	التكلفة الإجمالية التقديرية للبرنامج
6,955,969	التكلفة التقديرية 2018/2017
4	عدد الجهات



رؤية الكويت 20 35 KUWAIT VISION الجزء الثاني المشروعات الاستراتيجية تعد المشروعات الاستراتيجية أداة هامة لتحفيز النمو الاقتصادي، ومصدراً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص وظيفية جديدة، فضلاً عن أهميتها في دعم وتوسيع دور القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي. وعليه، فقد تبنت الخطة 2018/2017 مجموعة من المشروعات الاستراتيجية، والتي من شأنها دعم تحقيق رؤية الدولة في التحول إلى مركز مالي وتجاري.

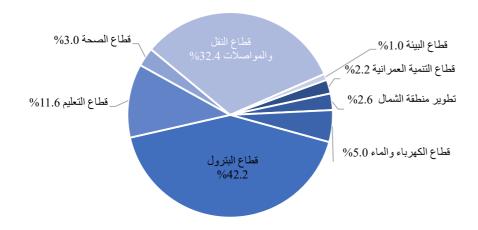
تناول هذا الجزء من الخطة، تصنيف المشروعات الاستراتيجية وفق القطاعات التنموية التالية:

قطاع التنمية العمرانية وتطوير منطقة الشمال – قطاع الكهرباء والماء – قطاع النقل والمواصلات – قطاع البترول – قطاع التعليم – قطاع الصحة – قطاع البيئة.



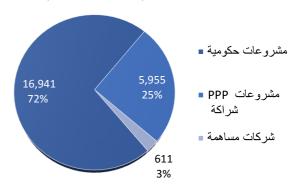
التوزيع النسبى لتكاليف المشروعات الاستراتيجية وفق القطاعات

نسبة مساهمة القطاع	التكلفة الإجمالية (مليون دينار)	عدد المشروعات	القطاع
2.2%	517.3	3	قطاع التنمية العمر انية
2.6%	611.0	1	تطوير منطقة الشمال
5.0%	1,181.6	1	قطاع الكهرباء والماء
42.2%	9,912.9	3	قطاع البترول
11.6%	2,731.1	11	قطاع التعليم
3.0%	695.4	3	قطاع الصحة
32.4%	7,628.1	9	قطاع النقل والمواصلات
1.0%	230.0	1	قطاع البيئة
100.0%	23,507.4	32	الإجمالي



تبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات حوالي 23.5 مليار دينار، وهذه المشروعات تنفذ من قبل الجهات الحكومية، أو بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مشروعات هيئة الشراكة – شركات مساهمة). الشكل التالي يوضح التوزيع النسبي لإجمالي تكاليف هذه المشروعات.

التوزيع النسبي لتكاليف المشروعات الاستراتيجية وفق النوع (القيمة بالمليون دينار)



وبتوزيع التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات على المستوى القطاعي المشار اليه، يتبين من (الجدول والشكل التاليين) أن الوزن النسبي الأكبر من التكاليف كان من نصيب مشروعات قطاع البترول 42.2% من جملة التكاليف، يليه قطاع النقل والمواصلات 32.4%، ثم التعليم 11.6%، بينما تفاوت نصيب القطاعات الأخرى بين 1% – 5%.

أ. مشروعات الشراكة والشركات المساهمة

يتناول هذا الجزء مشروعات الشراكة والشركات المساهمة من حيث، موقفها التنفيذي، وتكاليفها الإجمالية، وأثرها التنموي.

بلغ عدد مشروعات الشراكة في الخطة السنوية 2018/2017 (6) مشروعات تكلفتها الإجمالية حوالي 6 مليار دينار، تمثل حوالي 25% من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية). المشروعات الاستراتيجية. في المقابل يوجد مشروع واحد للشركات المساهمة بتكلفة إجمالية 611 مليون دينار (3% من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية. الجدول التالي يوضح ذلك:

التكلفة السنوية 2018/2017	التكلفة الإجمالية	العدد	البيان
سنتم المنافسة على المبالغ التي سنتحملها الدولة من ميزانيتها وذلك بعد طرح المشروع وترسيته لاحقاً	5,955,380,000	6	مشروعات هيئة الشراكة
36,000,000	611,000,000	1	الشركات المساهمة
-	6,566,380,000	7	إجمالي

2017/08/31

مدة العقد 29 سنة

مرحلة التصميم والبناء من قبل

المستثمر (3 سنوات)

الإقفال المالي



معالجة النفايات البلدية الصلبة

والاستفادة منها -موقع كبد

البيئة

	2018	20	017	التكلفة الإجمالية			
تاريخ انتهاء المشروع	الربع الرابع	الربع الربع الثاني الثالث	الربع الأول	(مليون د.ك)	الهدف	المشروع	القطاع
2017/5/1 مدة العقد 30 سنة	مرحلة التصميم والبناء من قبل المستثمر (3 سنوات)		الاقفال المالي للمشروع	36.3	الارتقاء بالمستوى المعيشي عن طريق توفير الخدمات التجارية والترفيهية بمستوى متميز يتناسب مع كافة شرائح المجتمع ودفع عجلة التتمية وتشجيع القطاع الخاص بالمشاركة في المشاريع التنموية	المركز الخدمي الترفيهي – العقيلة	التنمية
2017/4/30 مدة العقد 40 سنة	مرحلة التصميم والبناء من قبل المستثمر (3 سنوات)		الاقفال المالي للمشروع	125	توفير سكناً للعمالة ذات الدخل المحدود وفقاً لمعايير بيئية وخدمية جيدة وكذلك توفير جميع المرافق الامنية والصحية والترفيهية والاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع	المدن العمالية -مدينة جنوب الجهراء	لعمرانية
2017/05/31 مدة العقد 28 سنة		مرحلة التصميم وا المستثمر (3	1,181.5 الإقفال المالي		إضافة قدرة جديدة لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية وزيادة إنتاج المياه	محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه -المرحلة الأولى	كهرياء والماء
2018/08/30 مدة العقد 40 سنة	مرحلة التصميم والبناء من قبل المستثمر (3 سنوات)	الإقفال المالي	إجراءات التعاقد - توقيع العقد مع المستثمر الفائز	3,460	تقليص الازدحامات المرورية، وتطوير شبكة النقل الجماعي	مشروع أنظمة النقل السريع (مترو الكويت)	النقل
2017/08/10 مدة العقد 30–25 سنة	الإقفال المالي	إجراءات تأسيس الشركة – إجراءات التعاقد	ترسية المشروع – اعتماد المستثمر المفضل من قبل اللجنة العليا	922.5	ربط دول مجلس التعاون إضافة إلى خطوط وطنية تربط موانئ الكويت لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة لنقل البضائع والركاب في الكويت وخارجها	شبكة السكك الحديد	واصلات

ملاحظة: تتولى هيئة مشروعات الشراكة مصاريف تأسيس شركات المشروعات المزمع طرحها وفقا لنظام الشراكة من خلال ما يحتاجه كل مشروع من عقود استشارية وما يتطلبه من إعلانات وذلك من خلال الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية المتمثلة بحساب عهد التسوية وبعد الحصول على موافقة من قبل وزارة المالية بهذا الشأن. وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة بعض المشروعات التي يتم طرحها يستلزم تحمل الجهات العامة المختصة بعض تكاليف إقامة تلك المشروعات من ميزانيتها المعتمدة وذلك حسب ما تسفر عنه نتائج دراسة الجدوى وبعد الموافقات من جهات الاختصاص بهذا الشأن.

معالجة النفايات البلدية (المنزلية) الصلبة في دولة الكويت وفق أفضل

النظم العالمية والتي تهدف الى حماية البيئة والموارد الطبيعية وتقليص

استنزاف وهدر الأراضي في المرادم بوضعها الحالي

230



-1		2018		2017		7.	تكلفة	التكلفة ١٠٠				
تاريخ انتهاء المشروع		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	جهة الإشراف	2018/2017 (مليون د.ك)	الإجمالية (مليون دبك)	الهدف	المشروع	القطاع	
201	9/12/31	9 مليون د <u>.</u> ك	9 مليون د <u>ك</u>	9 مليون د.ك	9 مليون د.ك	الهيئة العامة للاستثمار	36	611	زيادة استثمارات القطاع الخاص	شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	تطوير منطقة الشمال	



قطاع التنمية العمرانية

تاريخ انتهاء	2018			2017		تكلفة	التكلفة الإجمالية		
المشروع			الربع الأول	2018/2017 جهة الإشراف (مليون د.ك)		(مليون د.ك)	الهدف	المشروع	
2019/9/1	ۼ	قسائم السكني	بة التحتية لل	استكمال أعمال التنفيذ لأعمال البنب	المؤسسة العامة للر عاية السكنية	144.5	356 م.د.ك وسيتم مخاطبة الأمانة بكتاب رسمي بهذا البيان	تنفيذ مدينة سكنية متكاملة الخدمات	جنوب المطلاع

قطاع البترول

تاريخ انتهاء	2018		2017		جهة	تكلفة 2018/2017	التكلفة الإجمالية	الهدف	المشروع
المشروع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الإشراف	(مليون د.ك)	(مليون ديك)	· ·	Coo
2019/12/5	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 40% من خطة التنفيذ	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 34% من خطة التنفيذ	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 28% من خطة التنفيذ	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 24% من خطة التنفيذ	مؤسسة البترول	1,531	4,871	تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تشجيع الصناعات النفطية اللاحقة مع توفير احتياجات	مشروع مصفاة الزور
2018/04/12	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 97% من خطة التنفيذ	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 88% من خطة التنفيذ	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 79% من خطة التنفيذ	الاستمرار في تنفيذ مراحل التصميم والشراء لمشروع مصفاة الزور بما يعادل 74% من خطة التنفيذ	الكويتية	1,051	4,680	السوق المحلية والأسواق العالمية من المنتجات البترولية وذلك وفقاً للكميات والمواصفات العالمية	مشروع الوقود البيئي
نوفمبر 2021	مشروع	ة في حال تم اعتماد ال	راسات الهندسية الأولي	تنفيذ الد		94.1	361.9		مشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور



قطاع التعليم

تاريخ انتهاء	2018		2017		جهة	تكلفة	التكلفة		
المشروع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	جهة الإشراف	2018/2017 (مليون د.ك)	الإجمالية (مليون د.ك)	الهدف	المشروع
								جامعية وتشمل:	مدينة صباح السالم ال
2017/12/31	-			- أعمال التشطيبات والأعد الأعمال (2013/10/15 إ	جامعة الكويت	9.0	152.0		كلية العلوم الإدارية وكلية العلوم الحياتية في
		(2017/12/31	(2017/07/1 إلى .	-					مدينة صباح السالم الجامعية
2017/12/31	-	دائي		- أعمال التشطيبات والأع الأعمال (2012/9/18 إلح -	جامعة الكويت	13.9	136.9	رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى	كلية الأداب والتربية في مدينة صباح السالم الجامعية
2017/12/31	-	دائي		- أعمال التشطيبات والأع الأعمال (2013/9/1 إلى -	جامعة الكويت	27.0	197.5	وربط مخرجاتها باحتياجات	كلية العلوم في مدينة صباح السالم الجامعية
2019/03/31	-	-	-	أعمال الهيكل الإنشائي (2015/7/1) إلى (2017/7/31 أعمال التشطيبات والأع	جامعة الكويت	50.0	161.7		كلية العلوم الاجتماعية والحقوق والشريعة في مدينة صباح السالم
	ا (2010/5/1) إلى	. (20	019/3/31		جامعة الكويت				الجامعية
2017/9/30	-		لى 2017/9/30) - أ	- أعمال التشطيبات والأع الأعمال (2012/06/15 إ الابتدائي. (2017/04/1 إ	جامعة الكويت	15.0	166.7		كلية الهندسة والبترول في مدينة صباح السالم الجامعية
2019/12/31	2016/09/1)	انيكية وباقي الأعمال	مالُ الكهربائية والميك	أعمال الهيكل الإنشائي - أعمال التشطيبات والأعد إلى 2019/12/31)	جامعة الكويت	42.0	280.1	رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وربط مخرجاتها باحتياجات	المباني الأكاديمية المساندة في مدينة صباح السالم الجامعية
2019/12/31	2016/09/1)			أعمال الهيكل الإنشائي - أعمال التشطيبات والأء إلى 2019/12/31)	جامعة الكويت	38.0	128.2	سوق العمل	مركز الخدمات الطلابية والأنشطة الرياضية في مدينة صباح السالم الجامعية



تاريخ انتهاء	2018		2017		جهة	تكلفة	التكلفة		
المشروع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	به الإشراف	2018/2017 (مليون د.ك)	الإجمالية (مليون د.ك)	الهدف	المشروع
2019/12/31	2017/04/1)			- أعمال الهيكل الإنشائي - أعمال التشطيبات والأد إلى 2019/12/31)	جامعة الكويت	46.0	223.3	223.3	المباني الإدارية في مدينة صباح السالم الجامعية
2019/12/31	أعمال تجهيز الموقع أعمال الهيكل الإنشائي (2017/9/1) الموقع إلى 2017/7/1) إلى 2017/9/30			-	جامعة الكويت	9.0	112.6	رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وربط مخرجاتها باحتياجات	كلية العمارة وكلية علوم هندسة الحاسوب في مدينة صباح السالم الجامعية
2022/9/30	(2018/8/31	وقع (2017/9/1 إلى	أعمال تجهيز الم	-	جامعة الكويت	36.0	604.8	سوق العمل	الحرم الطبي في مدينة صباح السالم الجامعية
2019/3/31		(2013/01/1) إلى ا	كأنيكية وباقي الأعمال	- أعمال الهيكل الإنشائي والأعمال الكهربائية والميا أعمال التسليم الابتدائي (1	جامعة الكويت	70.0	567.3		البنية التحتية في مدينة صباح السالم الجامعية



قطاع الصحة

	2018		2017			تكلفة	T 81 . L. T 88 amb.		
تاريخ انتهاء المشروع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	جهة الإشراف	2018/2017 (مليون د.ك)	التكلفة الإجمالية (مليون د.ك)	الهدف	المشروع
	مبنى النساء والولادة:	مبنى النساء والولادة:	مبنى النساء والولادة:	مبنى النساء والولادة:					
	اعمال الالكتروميكانيك 80 %	اعمال الهيكل الخرساني 98 %	اعمال الهيكل الخرساني 89 %	اعمال الهيكل الخرساني 80 %					
	اعمال التشطيبات 73 %	اعمال الالكتروميكانيك 75 %	اعمال الالكتروميكانيك 65 %	اعمال الالكتروميكانيك 56 %					
	المعدات الطبية 36 %	اعمال التشطيبات 64 %	اعمال التشطيبات 45 %	اعمال التشطيبات 35 %					
	المعدات الطبيه 30 %	المعدات الطبية 29 %	المعدات الطبية 21 % الم	المعدات الطبية 9 %					
	مبنى الجراحة:	مبنى الجراحة:	<u>مبنى الجراحة:</u>	مبنى الجراحة:					
	اعمال الالكتروميكانيك 51 %	اعمال الهيكل الخرساني 20 % اعمال الهيكل الخرساني 73 % اعمال الهيكل الخرساني 20 % اعمال الاكتروميكانيك 51							
	اعمال الالكتروميكانيك 1.31 % اعمال الالكتروميكانيك 4 % اعمال الالكتروميكانيك 18 % اعمال التشطيبات 25 %								
	مبنى العلاج الطبيعي:	مبنى العلاج الطبيعي:	مبنى العلاج الطبيعي:	مبنى العلاج الطبيعي:				التوسع في الخدمة الصحية وفقا للزيادة السكانية	
	اعمال الالكتروميكانيك 76 %	اعمال الالكتروميكانيك 63 %	اعمال الالكتروميكانيك 45 %	اعمال الهيكل الخرساني 100 %					
	اعمال التشطيبات 53 %	اعمال التشطيبات 41 %	اعمال التشطيبات 25 %	اعمال الالكتروميكانيك 15.6 %					
2019/6/27	المعدات الطبية 5 %	المعدات الطبية 2 %	اعمال التسطيبات 23	اعمال الانكتروميكانيك 15.0 %		60			مبني جديد
	المبنى الإداري:	المبنى الإداري:	المبنى الإداري:	<u>المبنى الإداري:</u>	وزارة الصحة		232.125		بمستشفى العدان
	اعمال الالكتروميكانيك 55 %	اعمال الهيكل الخرساني 100 %	اعمال الهيكل الخرساني 82 %	اعمال الهيكل الخرساني 55 %					
	اعمال التشطيبات 8 %	اعمال الالكتروميكانيك 40 %	اعمال الالكتروميكانيك 35 %	اعمال الالكتروميكانيك 20 %				والتوسع	
	موقف سيارات مبنى العلاج	موقف سيارات مبنى العلاج	موقف سيارات مبنى العلاج					العمراني	
	<u>الطبيعي:</u>	<u>الطبيعي:</u>	<u>الطبيعي:</u>	موقف سيارات مبنى العلاج الطبيعي:					
	0/ 55 dut =	اعمال الالكتروميكانيك 40 %	اعمال الالكتروميكانيك 35 %	اعمال الالكتروميكانيك 20 %					
	اعمال الالكتروميكانيك 55 %	اعمال التشطيبات 100 %	اعمال التشطيبات 89 %	اعمال التشطيبات 65 %					
	موقف سيارات مبنى الطوارئ:	موقف سيارات مبنى الطوارئ:	موقف سيارات مبنى الطوارئ:	موقف سيارات مبنى الطوارئ:					
	اعمال الالكتروميكانيك 55 %	اعمال الالكتروميكانيك 40 %	اعمال الالكتروميكانيك 35 %	اعمال الهيكل الخرساني 100 %					
	اعمال التشطيبات 100 %	اعمال التشطيبات 88 %	اعمال التشطيبات 16 %	اعمال الالكتروميكانيك 20 %					
	مبنى المخازن:	مبنى المخازن:	مبنى المخازن:	مبنى المخازن:					
	اعمال الهيكل الخرساني 100 %	0/ 0/ 1 11/6 11 11	0/ 20 1 11 1/ 11 11						
	اعمال الالكتروميكانيك 5 %	اعمال الهيكل الخرساني 84 %	اعمال الهيكل الخرساني 38 %	-					



	2018		2017		-	تكلفة	# h # Akk.		
تاريخ انتهاء المشروع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	جهة الإشراف	2018/2017 (مليون د.ك)	التكلفة الإجمالية (مليون د.ك)	الهدف	المشروع
	مبنى مواقف السيارات:	مبنى مواقف السيارات:	<u>مبنى مواقف السيارات:</u>	<u>مبنى مواقف السيارات:</u>					
	اعمال الالكتروميكانيك 85 %	اعمال الالكتروميكانيك 74 %	اعمال الالكتروميكانيك 42 %	اعمال الهيكل الخرساني 100 %					
	اعمال التشطيبات 95 %	0/ 00	0/ 06 1 1	اعمال الالكتروميكانيك 17 %					
	الاختبار والتشغيل 15 %	اعمال التشطيبات 80 %	اعمال التشطيبات 26 %	اعمال التشطيبات 5 %					
	مبنى المستشفى:	مبنى المستشفى:	مبنى المستشفى:	مبنى المستشفى:				التوسع	
			-	اعمال القواعد والاساسات 100 %				في الخدمة	1.
2019/6/29	اعمال الهيكل الخرساني 96 %	اعمال الهيكل الخرساني 90 %	اعمال الهيكل الخرساني 84 %	اعمال الهيكل الخرساني 77 %	وزارة الصحة	77	278.320	الصحية وفقا للزيادة	مباني جديدة بمستشفى الفروانية
	اعمال الالكتروميكانيك 68 %	اعمال الالكتروميكانيك 59 %	اعمال الالكتروميكانيك 45 %	اعمال الالكتروميكانيك 35 %				السكانية	الفروالية
	اعمال التشطيبات 57 %	اعمال التشطيبات 45 %	اعمال التشطيبات 31 %	اعمال التشطيبات 21 %				والتوسع العمراني	
	مبنى الخدمات:	مبنى الخدمات:	مبنى الخدمات:	مبنى الخدمات:					
	التسليم 100 %	الاختبار والتشغيل 91 %	اعمال الالكتروميكانيك 100 %	اعمال الالكتروميكانيك 50.1 %					
			الاختبار والتشغيل 83 %	اعمال التشطيبات 100 %					
	مبنى مواقف السيارات:	مبنى مواقف السيارات:	مبنى مواقف السيارات:	مبنى مواقف السيارات:					
	0/ 100 1 1 1-11 11 1	اعمال الالكتروميكانيك 100 %	اعمال الالكتروميكانيك 80 %	اعمال الالكتروميكانيك 60 %					
	اعمال التشطيبات 100 %	اعمال التشطيبات 90 %	اعمال التشطيبات 60 %	اعمال التشطيبات 20 %					
	مبنى المستشفى:	مبنى المستشفى:	مبنى المستشفى:	مبنى المستشفى:				التوسع في	
	اعمال الالكتروميكانيك 100%	اعمال الالكتروميكانيك 70 %	اعمال الالكتروميكانيك 50 %	اعمال الالكتروميكانيك 40 %				الخدمة	
	اعمال التشطيبات 100 %	اعمال التشطيبات 80 %	اعمال التشطيبات 60 %	اعمال التشطيبات 45 %	وزارة			الصحية وفقا	مستشفى
2018/8/2	اعمال تركيب الاجهزة الطبية	اعمال الجسر الرابط بين			ور اره الصحة	71	185	وق للزيادة	الصباح
	%90	المستشفى والمواقف 100 %	اعمال الجسر الرابط بين المستشفى	اعمال الجسر الرابط بين المستشفى				السكانية	الجديد
	اعمال خارجية ومسطحات خضراء	اعمال تركيب الاجهزة الطبية	والمواقف 50 %	والمواقف 25 %				والتوسع العدران	
	% 50	%60						العمراني	
	مبنى الخدمات المركزي:	مبنى الخدمات المركزي:	مبنى الخدمات المركزي:	مبنى الخدمات المركزي:					
	_	اعمال التشطيبات 100 %	اعمال الالكتروميكانيك 100 %	اعمال الالكتروميكانيك 80 %	محا				
	-		اعمال التشطيبات 90 %	اعمال التشطيبات 80 %					



قطاع النقل والمواصلات

تاريخ انتهاء	2018		2017			تكلفة	التكلفة			
المشروع	الربع الرابع	رسس	الربع الثاني	الربع الأول	جهة الإشراف	2018/2017 (مليون د.ك)	الإجمالية (مليون د.ك)	الهدف	لمشروع	
2022/01/31	-	ِل الفائز وجار: نفساراتهم	على المقاو اسن	المشروع	وزارة الأشغال العامة	150	921.6	زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار وتنفيذ مبني ركاب جديد على مستوي عالمي	سعة مطار الكويت ب الركاب 2)	_
2020/10/30	أولي من النفق	إنشاء المدرج ا شاء المرحلة الا اقبة الثاني الجد	لائرات وإنا	وممرات الط		40	110	زيادة القدرة الاستيعابية لسوق النقل الكويتي واستيعاب طائرات الجيل الجديد	ج الشرقي في المطار الدولي	تطوير المدر
2018/03/31	والتشغيل			أعمال التشطيبات والتشغيل	الإدارة العامة	6	60	زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي	بني الخدمات المساند لمطار الكويت الدولي	
2021/04/15	أعمال تنفيذ المدرج الغربي الجديد والموازي للمدرج الثالث وأعمال المرحلة الثانية للنفق الذي يصل مدينة الشحن الجوي بمبني الركاب الجديد (T2)			للطير ان المدني	40	160	زيادة القدرة الاستيعابية لسوق النقل الكويتي واستيعاب طائرات الجيل الجديد	المدرج الغربي	تطوير	
2021/02/14	لنهائية وأخذ ن قبل مقاول	تجهيز الموقع وإعداد التصاميم النهائية وأخذ الموافقات من قبل مقاول المشروع		-		12	يادة القدرة الاستيعابية لسوق ل الكويتي واستيعاب طائرات الجيل الجديد		صميم وإنشاء المرافق الحكومية ي مدينة الكويت للشحن	
2019/12/31		حتية والمباني و اولة لمنطقة الم 60%		_	وزارة الأشغال	48	991	زيادة عدد الموانئ التجارية الموجودة بدولة الكويت	يناء مبارك الكبير	مشروع م
2018/11	%96.5	%94.5	%91	%86				اختصار المسافة بين مدينة الكويت والصبية	وصلة الصبية	
2018/11	%88.0	%83.5	%83.5 %78 %71		وزارة الأشغال	217	938	ربط جنوب البلاد بشــمالها لاسـتيعاب الكثافة المرورية المتزايدة والمتوقعة خلال الــ 30 سـنة القادمة وضـمان انسـيابية المرور باتجاه كل من مدينة الكويت وميناء الشــويخ ومنطقة الدوحة ومدينة جابر الأحمد	وصلة الدوحة	مشروع جسر الشيخ جابر الأحمد



رؤية الكويت 20 35 KUWAIT VISION الجزء الثالث الشركات المملوكة للدولة



في إطار قانون التخطيط الجديد رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي، والذي ألزم الشركات المملوكة للدولة بالكامل بالمشاركة في خطة التنمية، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بعقد لقاءات مع تلك الشركات ودعمها في تقديم مشروعات تنموية تسهم في تحسين مركز الكويت في التنافسية العالمية. كل ذلك يتأتى من رؤية طموحة تتوحد فيها الجهود لدعم خطة التنمية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لخدمة الوطن والمواطن. وتعد مشاركة هذه الشركات ضمن خطة التنمية السابقة الأولى من نوعها، حيث لم تشهد سنوات الخطط السابقة تضمين مشروعات تلك الشركات، ويعرض هذا الجزء المشروعات التنموية التي تساهم بها الشركات المملوكة للدولة بالكامل في خطة التنمية 2018/2017 والمدى الزمني لتنفيذها.

الخطة الإنمائية الثالثة	الخطة الإنمائية الثانية 2020/2019 – 2016/2015			الخطة الإنمائية 115 الخطة الإنمائية الثانية 115 المؤشرات الأولى	الدليل	الشركة	المشروع	م			
44	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	>>					
							استنفاد الموارد المائية (14.5)	دليل استعمال الموارد والطاقة (12))	الشركة الوطنية	ترشيد استهلاك المياه في المباني السكنية باستخدام المرشدات (انرتك)	1
							استهلاك الطاقة الكهربية		لمشاريع	مركز (بارك) للطاقات المتجددة (انرتك)	2
							(12.2) استنفاد الموارد الطبيعية (12.3)	دليل استعمال الموارد والطاقة (12)	التكنولوجيا	مبادرة رفع كفاءة الطاقة في المباني الحكومية	3
							الانفاق على البنية التحتية (4.3)	دليل الانفاق الحكومي (4)		المدينة الترفيهية	4
							النقل الجوي (10.3)	دليل جودة البنية التحتية للنقل (10)	شركة المشروعات	مشروع مبنى CIP TERMINAL بمطار الكويت الدولي	5
							العمر المأمول (15.2)	جودة الرعاية الصحية (15)	السياحية	تطوير نادي الفحيحيل البحري	6



الجزء الرابع تمويل مشروعات الخطة



تمويل مشروعات خطة التنمية 2018/2017: لتعزيز دور القطاع الخاص والحد من هيمنة القطاع العام واجراء إصلاح اقتصادي بالدولة:

إن تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، يتطلب الحد من تقلبات أسعار النفط بأسلوب فعال، من خلال شراكات وطنية قوية منتجة يمتد عملها داخل وخارج الكويت، لتبني اقتصاداً متوازناً قوياً يوفر فرص العمل المنتجة للشباب، ويحقق بذلك تحسناً في مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم، كما يعزز من احتياطي الأجيال القادمة، ويخفف من الأعباء الإدارية للدولة ونقاط التوتر السياسي، بما يمكنها من أداء مهامها السيادية بفاعلية أكثر.

وهو ما يتطلب خلق فرص مشجعة لمساهمة واسعة النطاق للمواطنين كي يشاركوا في تنمية الدولة وتتويع مصادر الاقتصاد، بإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي، والخدمات العامة، وإعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة لعلاج تلك التحديات والمصاعب، وبما يرفع عن كاهل الدولة الكثير من الأعباء التي تتحملها وترهق موازنتها بتخفيف هيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف الحيوي تتبنى الخطط السنوية للخطة الانمائية برامج وفرص استثمارية مقنعة وجذابة للمواطنين من خلال مشروع تتموي رائد وواسع النطاق، يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، ويرشد استهلاكها، ويحقق تحسناً ملموساً وعادلاً لمستوى معيشة المواطنين.

طبقا للمادة رقم 13 من القانون رقم 116 لسنة 2014 الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تنص على "طرح كافة مشروعات الشراكة التي تزيد تكلفتها الاجمالية عن ستين مليون دينار كويتي في منافسة بين المستثمرين الراغبين في الاستثمار بهذه المشروعات".

حيث سيتم تأسيس شركة مساهمة عامة للمشروع وتوزيع أسهمها بعد طرح المشروع وتحديد المستثمر الفائز، وفقا للنسب التالية:

- 24% نصيب الجهة العامة التي تملك المشروع
- 26% نصيب المستثمر الفائز من القطاع الخاص
- 50% تخصص للاكتتاب العام للمواطنين بالتساوي

الجدول والشكل التاليين يوضحان التوزيع النسبي لتمويل مشروعات خطة التنمية فيما بين مساهمة الحكومة (نفطي وغير نفطي) والقطاع الخاص (مواطنين ومستثمرين).

الخطة



% 16.9 نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشروعات الخطة

8. 33. % نسبة مساهمة القطاع النفطي في تمويل مشروعات الخطة

3.49. نسبة مساهمة القطاع الحكومي (غير النفطي) في تمويل مشروعات

تمويل مشروعات خطة التنمية

نسبة المساهمة	التكلفة التقديرية الإجمالية	البيان
%50	305,500,000	نصيب المواطنين من الشركات المساهمة
7050	2,977,690,000	نصيب المواطنين من مشروعات الشراكة (PPP)
%11.1	3,283,190,000	إجمالي مساهمة المواطنين
%26	158,860,000	نصيب المستثمر من الشركات المساهمة
7020	1,548,398,800	نصيب المستثمر من مشروعات الشراكة (PPP)
%5.8	1,707,258,800	إجمالي مساهمة المستثمر
%24	146,640,000	نصيب الدولة من الشركات المساهمة
7024	1,429,291,200	نصيب الدولة من مشروعات الشراكة (PPP)
	22,938,658,244	نصيب الدولة من المشروعات الحكومية
%83.1	24,514,589,444	إجمالي مساهمة الحكومة
%49.3	14,550,058,444	قطاع عام غير نفطي
% 33. 8	9,964,531,000	قطاع عام نفطي
100%	29,505,038,244	التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروعات

المصدر: تم حسابه من بيانات المشروعات بالنظام الآلي لإعداد الخطة 2018/2017.





رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION الجزء الخامس الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية



- غياب الفهم المتكامل لخطة التنمية ومرتكزاتها وطرق تسويقها لدى معظم الجهات.

- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية في نشر مضامين وأهداف الخطة.
- غياب التنسيق بين الإعلام الرسمي والأهلي، في نشر وتسويق خطة التنمية.
- الحاجة إلى تحفيز الكفاءات والمبدعين وتشجيعهم في إيصال الرسالة الإعلامية التي ترتكز عليها الخطة الإنمائية والتي تعتبر أساسا ضروربا لنجاح خطة التنمية.
 - ضعف التسويق الإعلامي للخدمات التي تقدمها الدولة.

وفي هذا الشأن تبنت الخطة الإنمائية 2020/2019-2016/2015 نشر الوعي الإعلامي بمكونات خطط التنمية ومشروعاتها حكومياً وبرلمانياً وشعبياً، وبيان المخاطر الاقتصادية والاجتماعية في حالة عدم تطبيق الإصلاحات التنموية من خلال مجموعة من السياسات أهمها:

إن نجاح خطة التنمية مرهون بعوامل كثيرة منها نشر وتسويق إعلامي ناجح لمضامين وأهداف خطة التنمية وبيان خطورة الانصراف عن قواعدها ومرتكزاتها على مستقبل البلاد وأجيالها القادمة من أجل تحقيق قبول شعبي وبرلماني يؤدي إلى تطبيق الخطة بسهولة واقتناع.

كما سيساهم نجاح التسويق الإعلامي والاجتماعي السليم للخطة وأهدافها وضرورتها في خلق ثقافة جديدة لمفهوم التنمية المستدامة للمواطنين.

تتمثل أهم التحديات التي تعيق إيصال الرسالة التنموية الصحيحة بشأن مضامين ومفاهيم الخطط التنموية مجتمعيا واعلاميا فيما يلي:

- إنشاء لجنة إعلامية متخصصة تتبع الأمانة العامة للمجلس الأعلى التخطيط والتنمية، تقوم بالتنسيق بين المجلس وكافة مؤسسات الدولة وشركاء التنمية لشرح وتسويق خطط التنمية باستخدام كافة وسائل الإعلام والاتصال مع الاستعانة بالمتخصصين والخبرات العالمية، وبالتنسيق مع لجنة الشئون السياسية والإعلام بالمجلس.
- متابعة توجهات الرأي العام من خلال الأساليب العالمية المناسبة لتقييم مدى الفهم والتفاعل مع تسويق خطط التنمية، واتخاذ الإجراءات الإعلامية التصحيحية المناسبة.
- مساهمة وزارة الإعلام في جهود تسويق خطط التنمية مجتمعياً، وإعداد برامج إعلامية وتثقيفية توضيح مخاطر استمرار بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستعانة بالشباب والنشطاء الإعلاميين والمبدعين في هذا الخصوص.
- مبادرة الحكومة والجهات المعنية بالرد والتصحيح والتوضيح بخصوص كافة الأمور والقضايا غير الصحيحة أو السلبية المرتبطة بقضايا اقتصادية أو اجتماعية في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، ونشر المعلومات الصحيحة بهدف تشكيل وعي ورأي عام مستنير.

- تفعيل أدوار وزارات محورية مثل الشئون الاجتماعية، الأوقاف، الشباب وغيرها، وكذلك منظمات المجتمع المدني الرئيسية في نشر وتسويق مضامين وأهداف خطط التنمية في المجتمع.

وعلى مستوى التنفيذ تم تبني مشروع الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية والخطط السنوية المنبثقة منه ويهدف هذا المشروع إلى تكريس الفهم الكامل لخطة التنمية ومرتكزاتها وتسويقها برلمانيا وشعبيا، والتنسيق بين الجهات الحكومية في نشر مضامين وأهداف الخطة، وخلق قنوات اتصال بين الجهات الإعلامية بالقطاعين العام والخاص لتزويدهم بالمعلومات والبيانات لنشر ودعم خطة التنمية إعلاميًا، والسعى إلى مشاركة المواطنين في التنمية.

وفي ضـوء تحقيق ذلك أوصـت لجنة الإعلام التنموي بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بما يلي:

- 1. اقتراح جميع الآليات والأدوات والوسائل المناسبة لتسويق خطة التنمية وبيان أهميتها وخطورة الانصراف عن تنفيذها وتقديمها للجهات الحكومية للعمل على نشرها على أوسع نطاق.
- 2. رصد ومتابعة وتقييم وتحليل أداء الجهات الحكومية في تسويق خطة التنمية ونشر اهدافها ومرتكزاتها وبيان الحاجة لها.
 - 3. دراسة معوقات تسويق خطة التنمية واقتراح سبل تذليلها.

- دراسة تقارير المتابعة وتقديم الرأي بشأنها إلى الحكومة.
- 5. مناقشة التشريعات المعروضة على مجلس الأمة ودراسة مدى توافقها مع اهداف خطة التنمية وتأثيرها على السياسة الإعلامية للخطة.
- 6. إجراء الدراسات والبحوث التسويقية اللازمة من أجل تسويق ونشر أفضل لخطة التنمية وأهدافها وأهميتها بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى.
- 7. تقديم الاقتراحات التي من شانها خلق أجواء لقبول إعلامي أفضل لخطة التنمية.
- 8. جمع المعلومات والبيانات الدقيقة والصحيحة التي تبين مؤشرات التنمية المستهدفة بالمقارنة مع مؤشرات تنفيذ الخطة وتقديمها لجهة الاختصاص لنشرها من أجل تحقيق وعي أفضل يمهد للقبول والمسارعة في تنفيذ أفضل لخطة التنمية.
- و. دراسة مشاريع القوانين التي تقدم من الحكومة إلى مجلس الأمة المتعلقة بالإعلام وتسويق خطة التنمية وكذلك دراسة برامج الحكومة المتعلقة بنشر وتنفيذ وتسويق خطة التنمية.
- 10. المساهمة في التعرف على مستوى رضى المواطنين عن خطة التنمية ودراسة قياس الرأى العام المتعلق بها.

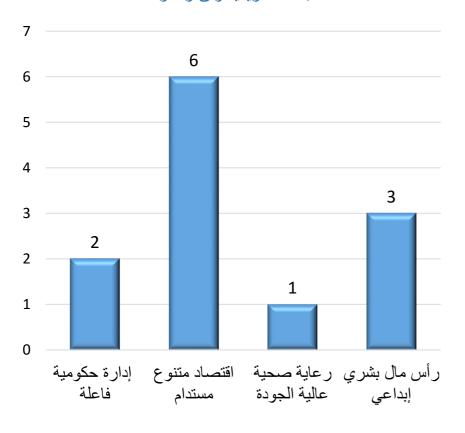
11. للجنة الإعلام التنموي الاحتفاظ بنماذج من كافة النشاطات والجهود الإعلامية التي قامت بها وزارات وأجهزة الدولة المختلفة من أجل تقييمها ومتابعة تنفيذها.



رؤية الكويت 35 KUWAIT VISION

الجزء السادس المتطلبات التشريعية

عدد المتطلبات التشريعية وفق ركائز الخطة



أ. إدارة حكومية فاعلة
1. مشروع قانون منع تضارب المصالح
2. مشروع قانون حق الاطلاع على المعلومات العامة
ب. اقتصاد متنوع مستدام
1. مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة
2. مشروع قانون نشاط التأمين
 مشروع قانون بإنشاء شركة الهواتف الثابتة والاتصالات الدولية
4. مشروع قانون السياحة
 مشروع قانون بإنشاء شركة البريد
6. مشروع قانون الطيران المدني
ج. رعاية صحية عالية الجودة
1. تعديل قانون إنشاء المؤسسات العلاجية رقم (49) لسنة 1960
د. رأس مال بشري إبداعي
1. مشروع قانون إلزام بتوفير الرعاية الصحية للقوى العاملة بمحيط العمل
2. مشروع قانون إلزامية تسجيل إصابات وأمراض العمل
3. مشروع قانون تنظيم الخدمات الاستشارية النفسية والاجتماعية والتربوية



رؤية الكويت | 20 35 KUWAIT VISION الملاحق

3.1 برنامج تطوير منظومة النقل الجوي 3.2 برنامج تطوير منظومة النقل البرى 3.3 برنامج تطوير منظومة النقل البحري 3.4 برنامج تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية للطاقة الكهربائية 3.5 برنامج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 4.1 برنامج الإسراع في توفير الرعاية السكنية للمواطنين 4.2 برنامج توظيف الطاقات المتجددة 4.3 برنامج الحفاظ على سلامة البيئة الهوائية 4.4 برنامج تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات 5.1 برنامج جودة الخدمات الصحية 5.2 برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية 5.3 برنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات العامة 6.1 برنامج جودة التعليم 6.2 برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالى 6.3 برنامج إصلاح اختلالات سوق العمل 6.4 برنامج السلامة المرورية 6.5 برنامج رعاية ودمج ذوى الاعاقة 6.6 برنامج تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين 6.7 برنامج تعزيز التماسك الاجتماعي 6.8 برنامج رعاية وتمكين الشباب

7.1 برنامج تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي

7.2 برنامج دعم الثقافة والفن والإعلام والتنمية

الركائز

إدارة حكومية فاعلة	1
اقتصاد متنوع مستدام	2
بنية تحتية متطورة	3
بيئة معيشية مستدامة	4
رعاية صحية عالية الجودة	5
رأس مال بشري إبداعي	6
مكانة دولية متميزة	7

البرامج

برنامج الحكومة الإلكترونية	1.1
برنامج إصلاح المخطط الهيكلي	1.2
برنامج تهيئة بيئة الاعمال للقطاع الخاص	2.1
برنامج تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة معدلات الاستثمار	2.2
برنامج تطوير السياحة الوطنية	2.3
برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للدولة	2.4
برنامج الاقتصاد المعرفي	2.5



الكود	الجهة
92	الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا
97	الهيئة العامة للشباب

الكود	الجهة
39	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
40	وزارة الخارجية
42	وزارة الدفاع
45	وزارة الكهرباء والماء
46	وزارة الأشغال العامة
47	وزارة المواصلات
48	لجنة المناقصات
49	الإدارة العامة للإطفاء
51	بلدية الكويت
52	وزارة الإعلام
55	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
61	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
64	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
65	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
66	المجلس الأعلى للتخصيص
68	جهاز حماية المنافسة
69	هيئة أسواق المال
70	وزارة الدولة لشئون الشباب
81	المركز الوطني لتطوير التعليم
83	الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
85	الهيئة العامة للقوى العاملة
86	شركة المشروعات السياحية
89	مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع
90	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

الكود	الجهة
02	وزارة المالية
03	الهيئة العامة للاستثمار
05	مؤسسة الموانئ الكويتية
06	الإدارة العامة للطيران المدني
07	الهيئة العامة للصناعة
09	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
13	مؤسسة البترول الكويتية
14	وزارة التجارة والصناعة
15	وزارة الداخلية
16	وزارة العدل
17	وزارة التربية
19	جامعة الكويت
20	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
21	معهد الكويت للأبحاث العلمية
22	وزارة الصحة
23	الهيئة العامة للبيئة
24	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
25	الهيئة العامة للرياضة
26	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
28	وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية
31	المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب
35	برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة
36	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
37	الإدارة المركزية للإحصاء



المؤشر		الدليل
القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات	6.1	
التعاون في العلاقة بين صاحب العمل والعمال	6.2	
تنويع الصادر ات	7.1	7. دلیال
قيمة صادرات البضائع والخدمات	7.2	صـــادرات الســـلـع والخدمات
النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8.1	8. دلــيــــــــــــــــــــــــــــــــــ
أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل	8.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية
مؤشر المشاركة الالكتر و نية	8.3	

المؤشر		الدليل
الإنفاق على الرواتب الحكومية	4.4	
جودة المورد المحلي	5.1	
اتساع سلسلة القيم	5.2	
تطوير عملية الإنتاج	5.3	
طبيعة الميزة التنافسية	5.4	
درجة التسويق	5.5	
تطوير حالة التجمعات	5.6	5. دليـل تطور
التحكم في التوزيع الدولي الاستعداد	5.7	بيئة الأعمال
الاستعداد لتفويض السلطة	5.8	
عدد المور دين المحليين	5.9	
المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة	5.10	

المؤشر		الدليل
تسوية النزاعات		
بدء الأعمال	3.1	
التعامل مع تصاريح البناء	3.2	
الحصول على الكهرباء	3.3	
تسجيل الملكية	3.4	3. دليل سهولة
الحصول على الائتمان	3.5	ممارســـة أنشـــطــة
حماية المستثمرين بالأقلية	3.6	الأعمال
دفع الضرائب	3.7	
التجارة عبر الحدود إنفاذ العقود	3.8	
	3.9	
معالجة الإعسار	3.10	
الإنفاق على التعليم لكل طالب	4.1	ziájski t.t. 4
الإنفاق على الصحة العامة	4.2	4. دليل الإنفاق الحكومي
الإنفاق على البنية التحتية	4.3	

المؤشر		الدليل		
تحويل الأموال العامة	1.1			
المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين	1.2	1. دلــيــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
المدفوعات غیر المشروعة والرشاوي	1.3	أخـلاقـيـات الأعـمــال الحكومية		
استقلال القضياء	1.4			
الثقة في السياسيين	1.5			
ترشيد المال العام	2.1			
اعباء النظام الحكومي	2.2			
شفافية صنع القرار في الحكومة	2.3	2. دليل فاعلية		
فعالية إطار العمل القانوني في تنظيم عملية الطعن	2.4	2. دبين فاعليه - السياسات		
فعالية إطار العمل القانو نب في	2.5			



رؤية الكويت | 20 **35 KUWAIT VISION**

نظام تكويد الأدلة والمؤشرات

المؤشر		الدليل
جودة نظام التعليم جودة تدريس	17.2	
الرياضيات والعلوم	17.3	
جودة كليات إدارة الأعمال	17.4	
تأثیر الإرهاب العام والإرهاب السیاسي	18.1	18. داـــيـــــــــــــــــــــــــــــــــ
متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة	19.1	19. صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
مؤشر سمعة الدولة	20.1	20.دئـــيـــــــــــــــــــــــــــــــــ
مؤشر متطلبات التأشيرة	20.2	العلاقات الدولية
ر أس المال الاجتماعي	21.1	
ريادة الأعمال والفرص	21.2	21.دليل الرخاء الاجتماعي
الأمن والسلامة	21.3	

المؤشر		الدليل
الثروة السمكية	14.4	
الموارد المائية	14.5	
الزراعة	14.6	
التنوع الحيوي والموطن	14.7	
المياه والصرف الصحي	14.8	
مرض السكر <i>ي</i>	15.1	
العمر المأمول	15.2	15. دليل جودة السرعايسة
معدل الإصابة بالسرطان	15.3	الصحية
التوفر المحلي لخدمات البحث والتدريب المتخصصة	16.1	16. دليل جاهزية
درجة تدريب العاملين نسبة القوى	16.2	ال <u>ق</u> وى العاملة
نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي جودة التعليم	16.3	
جودة التعليم الأساسي	17.1	17. دليل جودة التعليم

المؤشر		الدليل
توفر المقاعد على الخطوط الجوية	11.2	
الجوية مؤشر ارتباط الخطوط الملاحية المنتظمة	11.3	11. دليل تدفق السلع عبر الحدود
الحركة في ميناء الحاويات	11.4	
استهلاك النفط	12.1	
استهلاك الطاقة الكهربية	12.2	12. دليــل
استنفاد الموارد الطبيعية	12.3	استعمال السمسوارد والطاقة
عمليات سحب المياه النقية	12.4	
متوسط مدة الحصول على السكن العام	13.1	13. دلييل متوسط مدة الحصول على السكن العام
التأثيرات الصحية نقاء الهواء	14.1 14.2	14. دليل الأداء البيئي
الطقس والطاقة	14.3	' ي

المؤشر		الدليل
مؤشر	8.4	
الخدمات		
الحكومية		
عبر الإنترنت الجمارك	0.1	
	9.1	
الجداول الز منية	9.2	
الرمنية عمليات	9.3	
عمليات الشحن	9.3	
استح <i>ن</i> الدولية		9. دليل أداء
الدولية كفاءة	9.4	الخدمات
حقاءه الخدمات	9.4	اللوجستية
العدهت اللوجستية		,سوجست
التتبع	9.5	
، _ ب والتعقب	7.5	
ر	9.6	
الأساسية	,.0	
		I
النقل عبر	10.1	
السكك		
الحديدية		
النقل عبر	10.2	10. دليل جودة
الميناء		البنية
النقل الجوي	10.3	التحتية
النقل عبر	10.4	للنقل
الطرق		
جودة التيار	10.5	
الكهربي حركة النقل		
	11.1	
الجوي		

تمثل المتابعة ركنا أساسيا من أركان المنظومة التخطيطية بدولة الكويت، وتعتبر أحد الأدوات الأساسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة ودعم الشفافية والمساءلة، وترشيد استخدام الموارد المتاحة وتحسين جودة الأداء.

وتوفر المتابعة للمخطط ومتخذ القرار والسلطتين التنفيذية والتشريعية، وكافة شركاء التنمية والأطراف المعنية بالدولة صورة واقعية وموضوعية حول مدى التقدم في إنجاز أهداف وسياسات ومشروعات خطة التنمية، ومستوى أداء الجهات المشاركة في تنفيذ تلك الخطط، كما تمثل الخبرات المستفادة من نشاط المتابعة من خلال التغذية العكسية، رافدا أساسيا للتطوير والتصحيح، وتحسين ثقافة وأدوات وأدوار التخطيط والمتابعة على حد سواء، وكذلك أدوار شركاء التنمية ذوى الصلة.

وتحرص الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على انتظام صدور تقارير المتابعة الدورية والسنوية (بعد صدور الحساب الختامي للدولة)، وتعتبر هذه التقارير أداة هامة في تحفيز إنجاز المشروعات وتشخيص المعوقات تمهيداً لمعالجتها. كما ساهمت الأمانة على التواصل مع الجهات

الحكومية المختلفة ومجلس الوزراء بخصــوص مراجعة وتقييم بعض نتائج المتابعة الدورية وتقديم التقارير اللازمة في هذا الخصوص. كما تنسق الأمانة مع جهاز متابعة الأداء الحكومي بخصــوص متابعة تذليل العقبات الإدارية والمؤسسية التي تواجه تنفيذ مشروعات خطط التنمية.

هذا وتعتمد منهجية المتابعة على الأسس التالية:

- تشكيل ودعم لجان التخطيط والمتابعة بالجهات الحكومية لتصبيح مسئولة عن عملية التخطيط على مستوى الجهة، وترجمة سياسات خطط التنمية إلى مشروعات.
- ضبط وتدقيق ومراجعة جميع البيانات والمعلومات الواردة من الجهات الحكومية، سواء المتعلقة بالموقف التنفيذي للمشروعات، أو تلك المتعلقة بالمؤشرات الكمية للخطة.

• التنسيق والتواصل المستمر مع اللجان المعنية بمجلس الوزراء الموقر، فيما يخص نتائج متابعة مشروعات خطط التنمية بصفة عامة، أو متابعة قضايا نوعية بصفة خاصة، وتعزيز العلاقة بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبعض الجهات المعنية بعملية المتابعة ومنها: جهاز متابعة الأداء الحكومي، وزارة المالية، ديوان المحاسبة ولجان التخطيط والمتابعة بالجهات الحكومية

والتنسيق مع الإدارة المركزية للإحصاء، لاستمرارية تدفق البيانات والإحصاءات اللازمة بصورة دورية ومنتظمة، حيث تم إنشاء نظام لمتابعة مستهدفات الخطة الإنمائية بموقع الإدارة المركزية للإحصاء.

• بناء منظومة متابعة متكاملة تضم الاتى:

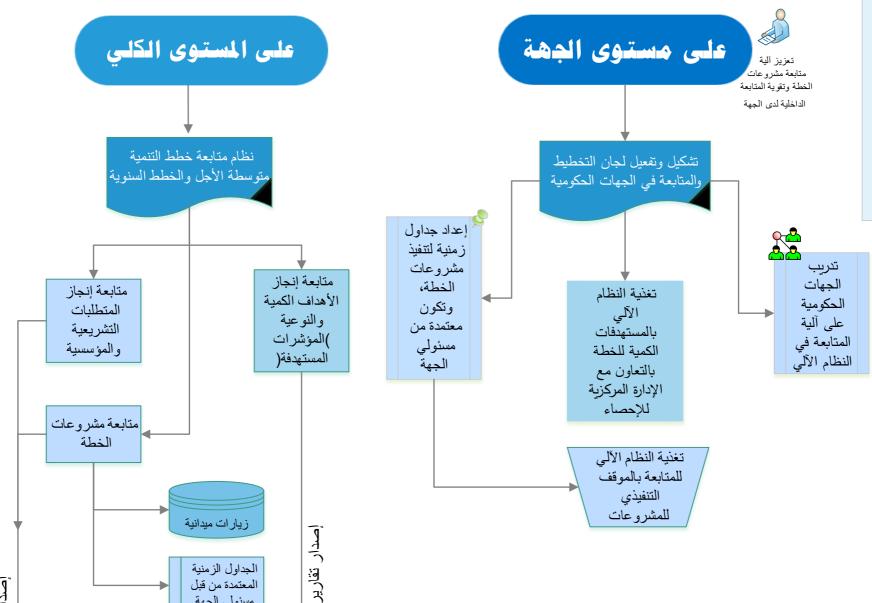
- متابعة المشروعات الاستراتيجية والكبرى والتنموية وإعداد تقارير شهرية تعكس مدى التقدم/التأخر في تلك المشروعات ترفع للجهات ذات العلاقة.
- متابعة المتطلبات التشريعية والمؤسسية وإعداد تقارير تبين الموقف التنفيذي لتلك المتطلبات والاستعجال في إنجازها.

- إنشاء لوحة تفاعلية للموقف التنفيذي لمشاريع الخطط التنموية السنوية والتي تحتوي على واجهات رسومية وبيانات مختصرة تسهل على صانعي القرار (معالي الوزراء) قراءة تلك البيانات والنتائج وتحليلها مباشرة وبأي وقت كمرحلة أولى ومتابعة الأداء للجهات التابعة لهم وفقا للجدول الزمني المحدد من قبل الجهات، ويتم الدخول إليها من خلال موقع الأمانة على الإنترنت.
- طلب البرنامج الزمني من الجهات الحكومية على مستوى كل مشروع معتمد من المسئولين في تلك الجهات لضمان التزام الجهات بتنفيذ مشروعاتها.
- عمل عدد من الزيارات الميدانية ومقارنة الواقع التنفيذي للمشروعات بالجدول الزمني المعتمد من قبل الجهات وللوقوف على المعوقات التي من الممكن أن تعيق تنفيذ تلك المشروعات وخاصة الاستراتيجية.
- استمرار تدريب الكوادر الوطنية سواء في الأمانة العامة أو انظمة المتابعة والتقييم.



آلية متابعة مشروعات خطة التنمية

تعتبر عملية المتابعة أداة هامة من أدوات التخطيط، والتي من شأتها على مستوى الجهة تعزيز آلية متابعة مشروعات الخطة وتقوية المتابعة متأبعة تنفيذ المشر وعات الداخلية لدى الجهة التنموية والوقوف على ما قد يجابهها من معوقات والعمل تشكيل وتفعيل لجان التخطيط على حلها وبالتالي والمتابعة في الجهات الحكومية سرعة تنفيذها



3/31/2017

1/1/2017

10/1/2016

إصدار تقارير

المعتمدة من قبل مسئولي الجهة

سنوية

إصدار تقارير

ربع سنوية

نصف سنوية





4/1/2016

7/1/2016



- الخطة الاتمائية: هي خطة تضم مجموعة من الأهداف والتوجهات المزمع تحقيقها خلال فترة زمنية متوسطة الأجل، سواء أكانت هذه الأهداف عامة أو قطاعية، نوعية أو كمية.
- الأهداف: هي النتائج النهائية للأنشطة المخططة، وتضم مجموعة الأهداف متوسطة الأجل المشتقة من الأهداف الاستراتيجية المرتبطة برؤية دولة الكويت حتى سنة 2035.
- الأهداف الكمية (المستهدفات): هي مجموعة الأهداف الكلية والنوعية المستهدف تحقيقها خلال الأجل الزمني للخطة الإنمائية في مجالات التنمية الأساسية.
- السياسات: هي مجموعة من الآليات والوسائل المقرر اتباعها لتحقيق أهداف الخطة الإنمائية سواء على المستوى الكلى، أو على مستوى مجالات التنمية المختلفة.
- المؤشرات: هي المقابيس التي تعكس مستوى تحقيق النتائج المحددة لنشاط المشروع أو البرنامج. وقد تكون المؤشرات كمية أو كيفية، وهي أداة ضرورية للمتابعة وتقبيم الأداء.
- القطاعات: هي مجموعة الوحدات التي تزاول نشاطاً أو أنشطة تهدف إلى إنتاج سلع أو خدمات أو أفكار متشابهة أو متكاملة.
- المشروع: عمل تنفيذي يخص قطاعاً معيناً، ويمثل جزءاً من البرنامج الذي تتضمنه خطة التنمية لهذا القطاع.
- التنمية البشرية: هي مقياس للإنجازات البشرية، من خلال تطوير المعرفة، والتغيرات البيولوجية، وتركيبة القيم والعادات، وغيرها من المعايير التي توضح وتظهر التغيرات عبر الزمن.
- التنمية العمرائية: تعني توفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.
- المطور العقاري: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي المرخص له مزاولة نشاط شراء وبيع العقارات بغرض تطويرها، مع توافر الشروط التي يتطلبها القانون.
- الصحة العامة: تعني الوقاية من الأمراض وتهيئة الظروف لتعزيز الصحة والنهوض
 بها من خلال تنظيم جهود وطاقات المجتمع نفسه.

- الرخصة المهنية للمعلم: تتطلب الاعتراف ووجود المعايير والشروط اللازمة لممارسة مهنة التعليم والاستمرار فيها وتوفير المقومات الأساسية للحصول عليها، ووضع الضوابط المناسبة لسلوك وأخلاقيات المعلم.
- الأمن: هو شعور أفراد المجتمع بالطمأنينة والأمان، مما يحفر هم على العمل، ويوفر مناخ ملائم للتنمية.
- الرعاية الاجتماعية: مجموعة الأنشطة التي تستهدف توفير الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الرعاية والحماية للفئات المحتاجة بما يمكن الأفراد والأسر من تنمية قدراتهم وتطوير مستوى معيشتهم.
- التنمية الاجتماعية: هي بناء مجتمع يتسم بخصائص ويتميز بصفات تتيح لأفراده أقصى درجات الرفاه وأفضل أنماط المعيشة، وتوفير متطلبات بناء الإنسان بكافة أبعادها، بدءاً من غرس القيم الأصيلة وترسيخ الهوية الوطنية وانتهاء بتحقيق المشاركة الايجابية وتحمل المسئولية الاجتماعية بما يستبق ذلك من تلبية احتياجات أفراد المجتمع من الخدمات الدينية والتعليمية والأمنية والثقافية ومن رعاية صحية واجتماعية وإسكانية.
- شبكة الأمان الاجتماعي: هي بمثابة مظلة الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة للمستحقين من فئات المجتمع، بهدف التخفيف من الأثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ووقايتهم من الفقر، وتمكينهم من تحقيق مستوى معيشة أفضل.
- رأس المال الاجتماعي: يعني الملامح الاجتماعية داخل التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في المعابير الاجتماعية، والثقة التي تيسر التعاون والتنسيق من أجل المنفعة العامة.
- الدمج المجتمعي: هو دمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم تعليمياً وعملياً واجتماعياً حسب خطط وبرامج محددة.
- المجتمع المدني: مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، وغير هادفة للربح،
 وتسعى إلى تحقيق منافع عامة للمجتمع، تلتزم بقيم ومعايير الإدارة السلمية.
- التمكين: هو توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية التي تمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في مواردهم.



- الأداء البيئي: يعبر عن نتائج يمكن قياسها لإدارة الجوانب البيئية للمنشأة.
- المحميات الطبيعية: وهي مناطق طبيعية ذات حدود معينة تتمتع بالحماية القانونية للمحافظة على تنوعها الأحيائي؛ الحيواني والنباتي، من الاستغلال الجائر أو التغيرات الطبيعية المهلكة.
- إدارة النفايات الصلبة: مجموعة الأعمال المتعلقة بالنفايات الصلبة وتشمل مراحل الفرز
 والجمع والنقل والتخزين والمعالجة والتدوير والتخلص النهائي منها.
- ريادة الأعمال: عملية خلق منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.
- الثقافة: هي نمط متكامل من المعرفة البشرية، والاعتقاد، والسلوك الذي يعتمد على القدرة على التفكير الرمزي والتعلم الاجتماعي.
- الناتج المحلى الإجمالي: إجمالي الناتج المحلي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار
 + الإنفاق الحكومي + (الصادرات -الواردات)،
- إجمالي الناتج المحلي (GDP) عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة. ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي (GDI) للفرد. ويتعلق إجمالي الناتج المحلى بالحسابات القومية.
- المالية العامة للدولة: تبين الوضع المالي للدولة خلال فترة معينة من خلال تحليل جانبي الإير ادات والمصروفات.
- الإنفاق الاستثماري: هو الانفاق الذي يتم تخصيصه لشراء الأصول المعمرة بهدف تكوين وزيادة رؤوس الأموال العينية. مثال: الانشاءات الجديدة، والصيانة والإصلاحات الرئيسية.

- القيمة المضافة: ما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي، وذلك من خلال مراحل التصنيع.
- حقوق الملكية الفكرية: هي مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والابداع الانساني وتشمل
 براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات
 الجغرافية وحق المؤلف وغيرها من حقوق الملكية الفكرية.
- النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعني تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين، إضافة لقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثماري.
- موازئة البرامج والأداع: تقوم على الاهتمام بالإنجازات للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا له، كما تعتمد على تحقيق أهداف معينة. ومن ثم فهي تهتم بطبيعة أنشطة وأعمال الأجهزة الحكومية أكثر من اهتمامها بموضوع الإنفاق. مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وترشيد الإنفاق وتقييم النتائج من خلال مقارنتها بالمستهدف.
- التخطيط الاستراتيجي: هو تخطيط طويل المدى يأخذ في اعتباره المتغيرات الداخلية والخارجية، ويركز على الوسائل والأليات اللازمة لتحقيق رؤية الدولة، والأهداف الاستراتيجية للتنمية.
- الحكومة الإلكترونية: قدرة الجهات والأجهزة الحكومية على تبادل المعلومات، وتداول خدماتها فيما بينها، وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة، وأقل تكلفة عبر الشبكة الدولية للمعلومات إنترنت.